

أَحْكَامُ حُضُورِ الْمَسَاجِدِ

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١٢ م

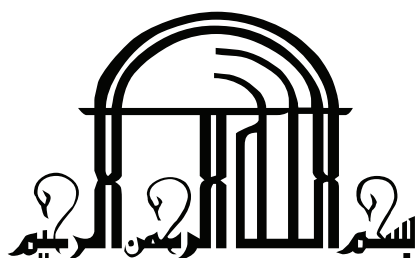
سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٥١

أَهْلَاءُ حُضُورِ الْمَسَاجِدِ

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

دار المنهاج



مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

أما بعد..

فهذه هي الطبعة الثالثة لكتابي «أحكام حضور المساجد» بعد نفاذ طبعته الثانية، والرغبة في إعادة طبعه.

وهذه الطبعة لا تختلف عن سابقتها إلا في إضافات يسيرة جدًا، في تخريج بعض الأحاديث، أو في إضافة بعض الأحكام. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

القصيم - بريدة في ١٠/٦/١٤٢٣هـ

صندوق البريد/٢٣٤٨

الرمز البريدي/٥١٤٥١

alfuzan@hotmail.com

/http://www.islamlight.net/alfuzan

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الصلاة جماعة في بيوت الله تعالى من واجبات الدين، وسنن الهدى. يجتمع للمصلي فيها شرف المناجاة لله تعالى، وشرف العبادة، وشرف البقعة. ولقد رتب الإسلام على حضور المساجد أجرًا عظيمًا تحدثت عنه نصوص كثيرة.

وإذا كان حضور الجماعة بهذه المنزلة، فإنه يجب على قاصد المسجد لأداء هذه العبادة العظيمة أن يتحلى بأشرف الصفات، وأحسن الخصال، مما ورد في أحكام حضور المساجد مما دل عليه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؛ تأدبًا مع الله تعالى، واحترامًا للبقعة، ومراعاة لإخوانه المصلين، وتطبيقًا للسنة.

وإن من الملحوظ أن كثيرًا ممن يقصدون المساجد لأداء الصلاة يخلئون بأشياء كثيرة تتعلق بالمساجد، سواء قبل دخولها أو بعد دخولها. فهناك أخطاء، وهناك مخالفات، وهذا يرجع - في نظري - إلى سببين:

الأول: ضعف الإيمان عند جمع من الناس، مما أدى إلى الجهل بأحكام كثيرة تتعلق بالمساجد، أو العلم بها مع الزهد فيها والرغبة عن العمل بها.

وإن الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به أمرٌ جدٌ خطير،
وإني أخشى أن يكون التساهل بأحكام المساجد تساهلاً بالصلاة ذاتها.

السبب الثاني: تحول هذه العبادة العظيمة - وهي الصلاة - إلى عادة
عند كثير من الناس؛ تجد أن الذهاب إلى المسجد كالذهاب إلى مكان
آخر، لا يجد فرقاً بين الاتجاهين، إن لم يهتم للثاني أكثر من الأول.

إن الصلاة التي كانت قرة عيون المؤمنين، ومعراج المتقين،
أصبحت عند كثير من المصلين حركاتٍ منظمة تفتقد الخشوع والطمأنينة
والإقبال الحقيقي على مالك يوم الدين. وأنى لصلاة كهذه أن تنهى عن
الفحشاء والمنكر، فتؤدي وظيفتها في حياة الناس وسلوكهم..!

إن مرتكب الكبائر يجلس في المسجد ويتلو آيات الله، فتمر عليه
آيات الربا، وآيات الأمر باتباع الرسول ﷺ وغيرها، دون أن تهتز من نفسه
أو تنبه شعوره!!^(١).

أقول: لهذين السببين وغيرهما رغبت في جمع ما حضرني من
أحكام حضور المساجد وآدابه في بحث مستقل؛ حرصاً على إحياء السنة،
وتذكيراً للناس بما غفلوا عنه، وحثاً على العمل بها، كما هو شأن السلف
الصالح من هذه الأمة.

وَحَرَضْتُ على إيراد أصح الأقوال في كثير من المسائل، مبتعداً عن
الخلاف ومناقشات الأدلة، إلا ما يدعو إليه المقام كما تراه في بعض المسائل.
وفي تخريج الأحاديث أقتصر على الصحيحين إن كان الحديث
فيهما، وإلا فالسنن مع المسند، وقد أزيد على ذلك إن كان ثمَّ فائدة، فإن
لم يكن فيها ذكرت غيرها، وغرضي من ذلك الاختصار؛ لئلا أثقل
حواشي الكتاب.

(١) في مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثاني، (ص ١٨٥) مقال جيد، في موضوع:
«تحول العبادات إلى عادات»، للدكتور: محمد أبو الفتح البيانوني.

وإذا رأيت - أيها القارئ الكريم - طولاً في بعض الأحكام وقصرًا في أخرى؛ فلأن طبيعة الموضوع تفرض هذا وتقتضي ذاك، وهكذا الشأن في فصول الكتاب.

وقد جعلت هذا الكتاب في تمهيد، وثلاثة أبواب.

أما **التمهيد**، فيشتمل على مطلبين:

الأول: في تعريف المسجد وفضل بنائه وما ينبغي فيه.

والثاني: في حكم صلاة الجماعة والتحذير من التهاون فيها.

وأما **الباب الأول** - وهو أطول الأبواب - فهو في أحكام حضور

المسجد للصلوات الخمس وقد جعلته في فصلين:

الأول: في أحكام الخروج إلى المسجد.

الثاني: في أحكام حضور المسجد.

وأما **الباب الثاني:** فهو في أحكام حضور الجمعة؛ لأن لها أحكامًا

تزيد على الصلوات الأخرى، وقد جعلته في فصلين - أيضًا -:

الأول: في أحكام الاستعداد للجمعة.

الثاني: في أحكام حضور مسجد الجمعة.

وأما **الباب الثالث:** فتكلمت فيه على أحكام حضور المرأة

للمسجد؛ لأنها وإن كانت تشارك الرجل في جملة من أحكامه؛ إلا أن لها أحكامًا تخصها.

والله أسأل أن يرزقنا جميعًا العلم النافع والعمل الصالح، إنه واهب ذلك لمن شاء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

✍ وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

تقديم

يشتمل على مطلبين:

المطلب الأول

في تعريف المسجد، وفضل بنائه، وما ينبغي فيه

المسجد لغةً: على وزن (مَفْعِل) - بكسر العين -: اسم لمكان السجود، وبالفتح: اسم للمصدر.

قال في «الصحاح»: (المَسْجِد بالفتح: جبهة الرجل حيث يصيبه نَدْبُ السجود.. والمسْجِد والمسْجِد: واحد المساجد...)^(١).

وقال في «تثقيف اللسان»: (ويقال للمسجد: مَسِيد، بفتح الميم، حكاه غير واحد)^(٢). فتحصل في ذلك ثلاث لغات: كسر الجيم، وفتحها، ومسيد بالياء موضع الجيم.

قال الزركشي: «ولما كان السجود أشرف أفعال الصلاة، لقرب العبد من ربه، اشتق اسم المكان منه، فقليل: مسجد، ولم يقولوا: مركع»^(٣).

أما **المسجد شرعاً:** فهو كل موضع من الأرض، لقوله ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجداً**»^(٤)؛ أي: موضع سجود، لا يختص السجود منها بموضع دون غيره في الجملة.

وهذا يدل على أن الأصل في الأرض الطهارة حتى تعلم نجاستها،

(١) «الصحاح» (٢/٤٨٤ - ٤٨٥).

(٢) «تثقيف اللسان» (ص ١٨٦).

(٣) «إعلام الساجد» (ص ٥٨).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

وأن كلَّ أرضٍ طاهرة طيبة للصلاة، إلا ما دل الدليل على استثنائه، كالمقبرة والحمام ومعاطن الإبل ونحو ذلك.

وتعريف المسجد شرعاً بأنه كل موضع من الأرض ذكره الزركشي الشافعي، وتبعه على ذلك الجرّاعي الحنبلي^(١). أما المسجد في عرف الفقهاء: فهو بقعة من الأرض تحررت عن التملك الشخصي، وخُصّصت للصلاة والعبادة^(٢).

قال الزركشي: (إن العرف خصص المسجد بالمكان المهيأ للصلوات الخمس، حتى يخرج المصلّي المجتمع فيه للأعياد ونحوها، فلا يعطى حكمه، وكذلك الرُّبُط والمدارس، فإنها هيئت لغير ذلك)^(٣).

ولعل مراده بذلك العرف الشرعي، فإن العلماء أجمعوا على أن البقعة لا تكون مسجدًا حتى يقفها مالکها وقفًا صحيحًا مؤبّدًا، لا اشتراط فيه ولا خيار. سواء وقفها باللفظ، أو وجد من القرائن الفعلية ما يدل على ذلك؛ كأن يبني مسجدًا ويأذن للناس في الصلاة فيه^(٤).

فإن لم يوقف، فليس مسجدًا ولو اتخذ للصلاة، وذلك كما لو اتخذ رجل معذور شرعًا في التخلف عن الجماعة مصلّي في بيته، أو اتخذت المرأة مصلّي في قعر دارها، وكذا ما يوجد في الدوائر الحكومية، أو المدارس من أماكن يصلّي فيها، فليست بمساجد، فلا تعطى حكمه.

قال البغوي بعد إيراد حديث: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ببناء المساجد في الدور..)^(٥): (وفي الحديث دليل على أن المكان لا يصير مسجدًا

(١) «إعلام الساجد» (ص٢٧)، «تحفة الراكع» (ص١٢).

(٢) «أحكام المساجد في الإسلام» (ص١٨).

(٣) «إعلام الساجد» (ص٢٨)، «تحفة الراكع» (ص١٢). والرُّبُط: مفردة رباط وهو: المكان يبني للفقراء.

(٤) «المغني» (٨/١٩٠)، «أحكام المساجد في الإسلام» (ص١٨).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٥٥)، والترمذي (٥٩٤، ٥٩٥)، وابن ماجه (٧٥٨)، من حديث =

بالتسمية حتى يُسَبَّلَهُ صاحبه، ولو صار مسجدًا لزال عنه ملك المالك^(١).
وقد اختلف العلماء في مصلى العيد - وهو المكان المخصص لصلاة العيد سواء أحيط بسور أم لا - هل يُعدُّ مسجدًا، فيعطى أحكام المساجد؟ قولان:
الأول: أن مصلى العيد ليس بمسجد، فلا يأخذ أحكامه، إلا ما يتعلق بطهارة البقعة، وتواصل الصفوف، والافتداء بالإمام، وهذا قول جمهور العلماء؛ لأن مصلى العيد ليس له جماعة راتبة يقيمون الصلاة المفروضة، وما لا تقام فيه الصلاة المفروضة لا يعدُّ مسجدًا، فلا تكون له أحكام المسجد^(٢).

القول الثاني: أن مصلى العيد مسجد، إذا جعله صاحبه وقفًا، فيأخذ أحكام المسجد من تحريم البيع والشراء فيه ودخول الحائض، ونحو ذلك، وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة. وهو قول القاضي عياض، والدارمي^(٣). قال صاحب الفروع: (والصحيح أن مصلى العيد مسجد)^(٤). واستدلوا بقول أم عطية رضي الله عنها: (أُمرنا أن نُخرجَ العواتق وذوات الخدور، ويعتزلن الحِيضَ المصلى)^(٥).

وجه الدلالة: أن فيه أمر النبي ﷺ الحِيضَ باعتزال المصلى، فدل على أنه مسجد، له حكم المساجد، ولو لم يكن كذلك لما منعت منه الحائض... وأجاب الجمهور عن ذلك بأن أمر الحِيضَ باعتزال المصلى ليطمئن،

= عائشة رضي الله عنها، وإسناده صحيح. إلا أنه أُعلِّ بالإرسال، فقد أعلَّه بذلك الترمذي، وأبو حاتم كما في «العلل» (٤٨١) وغيرهما. والمراد بالدور: القبائل، كما فسرها سفيان بن عيينة. ونقله الترمذي، وقيل: البيوت، وهو قول الخطابي.

انظر: «تحفة الأحوذى» (٢٠٦/٣)، «معالم السنن» (٢٥٨/١).

(١) «شرح السنة» (٤٠٠/٢).

(٢) انظر: «المجموع» (١٨٠/٢)، «إعلام الساجد» (ص ٣٨٦).

(٣) «المجموع» (١٨٠/٢). (٤) «الفروع» (٢٠٢/١).

(٥) أخرجه البخاري (٣٢٤) (٩٧٤).

ولثلا يلوثن المصلى، وليتسع لغيرهن^(١)، والاستدلال بالحديث على أن مصلى العيد مسجد غير ظاهر، والأقرب أن أمر الحيض باعتزال المصلى إنما هو حال الصلاة؛ ليتسع على النساء الطاهرات مكان صلاتهن، فإن جلست الحائض خلفهن أو قريباً منهن فلا حرج ما دام أنها لم تأخذ مكاناً من أمكنة المصلين^(٢).

والقول بأن مصلى العيد مسجد قول قوي، وذلك لوقفه لله تعالى للصلاة فيه، ولا فرق بين أن يكون لصلاة عيد أو راتبة؛ وعلى هذا فيصلى الإنسان إذا دخل مصلى العيد^(٣).

أما مصلى الجنائز - إن وجد لها مكان خاص - فليس بمسجد؛ لأن صلاة الجنائز لا ركوع فيها ولا سجود^(٤).

ومما يأخذ حكم المسجد: رحبة المسجد - وهي ساحته ومتسعه - والغالب أنها متصلة به، يشملها سوره، سواء أكانت في وسط المسجد وخلفها وأمامها أروقة، أم كانت الأروقة في جهة القبلة فقط، كما في أكثر المساجد^(٥).

وكذا مكتبة المسجد؛ وهي غرفة تُبنى في رحبته غالباً، فلها حكم المسجد إن كان بابها في وسط المسجد، فتشرع تحية المسجد لمن دخلها، ويصح الاعتكاف فيها، فإن كان بابها خارج المسجد فليست منه، وكذا لو كانت خارج سور المسجد، بأن بُنيت بجواره وفتح لها باب إلى المسجد، فإنها لا تكون منه^(٦).

وقد ورد في بناء المساجد أو الإسهام في بنائها أدلة كثيرة، تدل على أن ذلك من أجل الطاعات، وأفضل القربات؛ لأن المساجد بيوت الله

(١) «المجموع» (٢/ ١٨٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٢/ ١٤١ - ١٤٢).

(٣) «منتهى الإرادات» (١/ ٨٣)، «معونة أولي النهى» (١/ ٣٩٧)، «الإنصاف» (١/ ٢٤٦)، «الشرح الممتع» (٥/ ٢٠٤)، «مجالس عشر ذي الحجة» (ص ١٠٥).

(٤) انظر: «كشف القناع» (١/ ١٤٨).

(٥) انظر: «المجموع» (٦/ ٥٠٧)، «الإنصاف» (٣/ ٣٦٤).

(٦) «أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية» (٢/ ٧٩)، «فتاوى ابن عثيمين» (١٤/ ٣٥١)، «أحكام المساجد في الإسلام» (٢/ ٥٩).

تعالى، وهي الوسيلة لإقامة صلاة الجماعة، ولها وظائف عظيمة في الإسلام. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

وقوله: ﴿يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ شامل للعمارة بالبناء، والعمارة بالعبادة؛ لأن باني المسجد يتقرب إلى الله تعالى ببنائه، فهو يعمر المسجد لطاعة الله تعالى ^(١). وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى لله مسجدًا يبتغي به وجه الله بنى الله له بيتًا في الجنة». وفي رواية: «بنى الله له مثله في الجنة» ^(٢).

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «من بنى لله مسجدًا ولو مَفْحَصَ قِطَاةِ بَنِي اللَّهِ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» وفي رواية: «لَوْ كَمَفْحَصِ قِطَاةٍ» ^(٣)، وفي حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: «كَمَفْحَصِ قِطَاةٍ أَوْ أَصْغَرَ..» ^(٤).

وَمَفْحَصُ الْقِطَاةِ: هو الموضع الذي تفحص التراب عنه؛ أي: تكشفه وتنحّيه لتبيض فيه ^(٥). وخصّ القِطَاة بهذا؛ لأنها لا تبيض في شجرة ولا على رأس جبل، إنما تجعل مَجْتَمَعًا على بسيطٍ من الأرض. فلذلك شبّه به المسجد ^(٦).

قال الحافظ ابن حجر: (وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة؛

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣٧٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٠)، ومسلم (٥٣٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠/١)، والبخاري (٢٦٠) مختصر زوائد، وابن حبان (٤٩٠/٤)، والطبراني في «الصغير» (١٢٠/٢). وهو حديث اختلف في رفعه

ووقفه، كما ذكر الدارقطني في «العلل» (٢٧٤/٦)، ورجح وقفه أبو حاتم كما

في «العلل» لابنه (٢٦١). والحديث له شاهد بنحوه عن عثمان رضي الله عنه كما تقدم.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٧٣٨)، وابن خزيمة (٢٦٩/٢)، وقال في «الزوائد»

(٢٦١/١): «هذا إسناد صحيح...».

(٥) انظر: «أساس البلاغة» (ص ٣٣٥).

(٦) انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (٢٥٥/٢).

لأن المكان الذي تفحص القطاة عنه لتضع بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه، ويؤيده رواية جابر هذه، وقيل: بل هو على ظاهره، والمعنى: أن يزيد في مسجدٍ قدرًا يُحتاج إليه، تكون الزيادة هذا القدر، أو يشترك جماعة في بناء مسجد، فتقع حصّة كل واحد منهم ذلك القدر... (١).

وتنبغي العناية ببناء المسجد بتهيئة المساحة الكافية، والاهتمام بتحديد جهة القبلة، وأن يتولى البناء أيّد مسلمة أمينة، وأن تبنى بما يتناسب مع البنيان الحديث، ويجب الحذر من زخرفة المساجد والتباهي بذلك - كما هو الواقع اليوم - وذلك من علامات الساعة، وقد نصّ العلماء على كراهة ذلك، وصرح بعضهم بالتحريم (٢).

وقد ورد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد» (٣).

قال البخاري: قال أنس: يتباهون بها، ثم لا يعمرونها إلا قليلاً، وقال ابن عباس: لَتَزَخْرَفَنَّهَا كما زخرفت اليهود والنصارى. اهـ. (٤) والتباهي بها: العناية بزخرفتها، والتسابق في ذلك.

وقد نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن زخرفة المساجد؛ لأن ذلك يشغل الناس عن صلاتهم، مع ما فيه من الإسراف، فقال رضي الله عنه عندما أمر بتجديد المسجد النبوي - مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال -: «أَكِنَّ الناس من المطر، وإياك أن تحمّر أو تصفّر، فتفتن الناس» (٥).

(١) «فتح الباري» (٥٤٥/١).

(٢) «المجموع» (١٨٠/٢)، «أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية» (٤٦/٢).

(٣) أخرجه أحمد (٣٧٢/١٩)، وأبو داود (٤٤٩)، والنسائي (٣٢/٢)، وابن ماجه (٧٣٩)، وابن خزيمة (٢٨٢/٢)، وابن حبان (١٦١٤) و(٦٧٦٠) من طرق عن حماد بن سلمة، وإسناده صحيح على شرط مسلم. رجاله ثقات رجال الشيخين، غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم.

(٤) ذكرهما البخاري تعليقًا. انظر: «فتح الباري» (٥٣٩/١).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٥٣٩/١).

قال النووي: (يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه؛ للأحاديث المشهورة، ولئلا يشغل قلب المصلي)^(١).

ولعل المراد بذلك كراهة التحريم لما في ذلك من إضاعة المال، والتسبب في إشغال المصلين، وإبعادهم عن الخشوع والتدبر وحضور القلب، وقد عدّ كثير من أهل العلم زخرفة المساجد من البدع في الدين^(٢).

قال ابن بطال بعد أن ذكر آثاراً تدل على كراهية المغالاة في تشييد المساجد وتزيينها: (وهذه الآثار مع ما ذكر البخاري في هذا الباب تدل على أن السنة في بنيان المساجد القصد وترك الغلو في تشييدها خشية الفتنة والمباهاة ببنائها... وكان عمر رضي الله عنه قد فتح الله الدنيا على أيامه، ومكّنه من المال، فلم يغير المسجد عن بنيانه الذي كان عليه في عهد النبي ﷺ، ثم جاء الأمر إلى عثمان، والمال في زمانه أكثر، فلم يزد أن جعل في مكان اللبن حجارة وقصة^(٣)، وسقفه بالسّاج مكان الجريد، فلم يقصّر هو وعمر عن البلوغ في تشييده إلى أبلغ الغايات إلا عن علم منهما من الرسول بكراهة ذلك، وليقتدى بهما في الأخذ من الدنيا بالقصد والكفاية، والزهد في معالي أمورها، وإيثار البُلغة منها)^(٤).

ويجب الحذر من الإسراف في توابع المسجد، أو مكملاته من محرابه وأبوابه ونوافذه وفرشه وإنارته ومكبرات الصوت، ووسائل التبريد والتدفئة، فلا بد أن يكون ذلك بالقدر الكافي، والحذر مما يزيد على الكفاية.

ويُنهى عن زخرفة المحراب، أو كتابة شيء من الآيات، أو تعليق الساعات، ونحو ذلك مما يكون في قبلة المصلي. قال الإمام مالك رحمته الله:

(١) «المجموع» (١٨٠/٢).

(٢) انظر: «الإبداع في مضار الابتداع» (ص ٧٤، ١٨٣)، «الأمر بالاتباع» (ص ٣٠٠).

(٣) القصة: بفتح القاف: الحصّ بلغة الحجاز.

(٤) «شرح ابن بطال على صحيح البخاري» (٢/٩٧، ٩٨)، وانظر: «الحوادث والبدع» للطروش (ص ١٠٣).

«أكره أن يُكتب في قبلة المسجد بشيء من القرآن والتزييق». وقال: «إن ذلك يُشغلُ المصلي»^(١).

وينبغي أن يكون المسجد مربعاً أو مستطيلاً؛ لتساوى فيه الصفوف، وتتضح جهة القبلة لمن رأى المسجد، كما ينبغي الحذر من عمارة المسجد على هيئة توحى بالتشبه بغيرها من البنيان، حتى إن من رأى بعضها لا يدري أهى مساجد أم لا، بسبب أشكالها الغريبة^(٢)، والله المستعان.

كما يجب البعد عن الإسراف والمبالغة في تطويل المنائر أو تعددها - كما في بعض المساجد - مما يكلف مبالغ عظيمة، قد تكفي لبناء مساجد أخرى، ومكبرات الصوت تغني عن رفع المنائر أو تعددها، بل قد تغني عنها ألبتة، اللهم إلا إن كان القصد منها الاستدلال بها على المسجد، وليتميز المسجد بها عن بقية بيوت الحي، ولا سيما ليلاً.

كما ينبغي الحذر من وضع الهلال في رأس المنارة، فإنه شعار اتخذوه المسلمون في وقت مضى، وهو مقتبس من غير المسلمين، الذين اتخذوه لزخرفة بعض مبانيهم^(٣).

ولا بد أن تكون فرشُ المسجد من الألوان الهادئة، التي ليس فيها شيء من التصاوير ولا الزخرفة؛ لأن صور الصلبان والحيوانات تكثر في الفرش، لا سيما ما يصنع للمساجد، فينبغي التنبه لذلك.

ويجوز وضع المدافئ الكهربائية في المسجد، فإن كانت في غير جهة القبلة فهو أولى، وإلا فقد أفتى بعض العلماء بجواز وضعها في قبلة المسجد أمام المصلين؛ لحاجة الناس إليها في أيام الشتاء^(٤)، وإن أتي بدلها بالمدافئ الكهربائية الزيتية فهو أفضل؛ لأنه لا أثر لها إلا الحرارة، والله تعالى أعلم.

(١) «الحوادث والبدع» (٢/١٠١، ١٠٢).

(٢) «أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية» (٢/١٠١، ١٠٢).

(٣) انظر: «العمارة في صدر الإسلام»، (ص٢٦)، «المساجد بين الاتباع والابتداع» (ص١٦)، «فتاوى ابن عثيمين» (١٦/١٧٧).

(٤) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٣/٣٣٨).

المطلب الثاني

في وجوب صلاة الجماعة والتحذير من التهاون فيها

للاجتماع المشروع في العبادات شأن كبير عند الله تعالى، وله فوائد كثيرة اجتماعية وفردية دينية ودنيوية، ومن هذه الاجتماعات صلاة الجماعة في المسجد، يجتمع فيه أهل المحلة الواحدة كل يوم وليلة خمس مرات. فيحصل التواصل والتعاون، ويظهر عز الإسلام وقوة المسلمين.

يتم في هذا الاجتماع تعليم الجاهل، وتنشيط العاجز، والتعاون على البر والتقوى، والتنافس في أعمال الخير؛ والعطف على الفقير والعاجز، وغير ذلك من الفوائد العظيمة التي تعود على الفرد والمجتمع بالخير والبركة.

ولقد كثرت الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب صلاة الجماعة وأدائها مع عباد الله في المساجد التي بنيت لها، وأنه ليس لأحد من عباد الله رخصة إذا سمع النداء أن يدع الجماعة ويصلي في منزله أو مكان عمله إلا من عذر.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

ووجه الدلالة من الآية على أن صلاة الجماعة واجبة: أن الله

تعالى أمر بإقامة صلاة الجماعة وهم في حالة الحرب والخوف. ولو كانت الجماعة سنة - كما يقول بعض الناس - لكان أولى الأعداء بسقوطها عذر الخوف. ولكن لما أمر الله تعالى بها في هذه الحال، وأذن بأن يُترك لها أكثر واجبات الصلاة دل ذلك على أن وجوبها في حال الأمن أولى، وإلا فلو صلّوا فرادى لم يكونوا بحاجة إلى ترك

بعض الواجبات، فإن هذه الأمور وغيرها تبطل الصلاة لو فعلت بغير عذر.

ثم تأمل كيف دلت الآية الكريمة على أن صلاة الجماعة فرض عين، وليست فرض كفاية، وإلا لسقطت عن الطائفة الثانية بفعل الطائفة الأولى^(١).

وانظر كيف جاز الجمع بين الصلاتين للمطر، وتقديم الصلاة الثانية عن وقتها لأجل الجماعة في المسجد، ولو كان فعلها في البيت جائزاً لما جاز الجمع لذلك؛ لأن أكثر الناس قادرون على الجماعة في البيوت، فإن الإنسان غالباً لا يخلو أن تكون عنده زوجة أو ولد أو صديق أو نحوهم، فيمكنه أن يصلّي كل صلاة في وقتها جماعة، فلمّا جاز الجمع علم أن المقصود بالجماعة جماعة المسجد، وأن حضور المساجد واجب على الأعيان، إلّا لعارض يجوز معه ترك الجماعة^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

قال ابن الجوزي: (أي: صلوا مع المصلين). وقال أبو بكر الكاساني: (أمر الله تعالى بالركوع مع الراكعين، وذلك يكون في حالة المشاركة في الصلاة، فكان أمراً بإقامة الصلاة بالجماعة، ومطلق الأمر لوجوب العمل)^(٣).

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ [القلم: ٤٢ - ٤٣].

-
- (١) انظر: «كتاب الصلاة» لابن القيم (ص ١١٢)، و«مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٢٧).
 (٢) انظر: «كتاب الصلاة» (ص ١٣٧).
 (٣) «زاد المسير» (١/٧٥)، «بدائع الصنائع» (١/١٥٥)، وانظر: «كتاب الصلاة» لابن القيم (ص ١١٣).

قال ابن كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لما دُعُوا إلى السجود في الدنيا فامتنعوا منه مع صحتهم وسلامتهم كذلك عوقبوا بعدم قدرتهم عليه في الآخرة إذا تجلَّى الرب رَجُلًا فسجد له المؤمنون، لا يستطيع أحد من الكافرين ولا المنافقين أن يسجد، بل يعود ظهر أحدهم طَبَقًا واحدًا، كلما أراد أحدهم أن يسجد خَرَّ لقفاه، عكس السجود، كما كانوا في الدنيا، بخلاف ما عليه المؤمنون) (١).

وعليه، فإجابة الداعي هي إتيان المسجد، كما قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للأعمى: «أجب» (٢)، والله أعلم.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأنتوَّها ولو حبواً، ولقد همَّمتُ أن آمرَ بالصلاة فتقام، ثم آمرَ رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حُزْمٌ من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» (٣).

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ همَّ بتحريق بيوت المتخلفين عنها عليهم. ولا يَهْمُ بهذه العقوبة إلا من أجل ترك واجب، وهو حضور الجماعة. وإلا فالظاهر أنهم يصلُّون في بيوتهم؛ لقوله: «لا يشهدون الصلاة». وفي رواية: «فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد»؛ أي: بعد أن يسمع النداء إليها، أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور (٤).

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (من سرَّه أن يلقي الله غداً مسلماً، فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهنَّ، فإن الله شرع لنبيكم ﷺ سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في

(١) «تفسير ابن كثير» (٢٢٥/٨).

(٢) «كتاب الصلاة» لابن القيم (ص ١١٢)، والحديث سيأتي تخريجه قريباً.

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٦)؛ ومسلم (٦٥١).

(٤) انظر: «كتاب الصلاة» لابن القيم (ص ١١٤)، وانظر: «فتح الباري» (١٤١/٢).

بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور، ثم يَعْمِدُ إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتبَ الله له بكل خطوة يخطوها حسنةً، ويرفعه بها درجةً، وَيَحُطُّ بها عنه سيئةٌ، ولقد رأيتُنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يُقامَ في الصف^(١).

فتأمل أولاً: كيف جعل ابنُ مسعود رضي الله عنه الصلاةَ في البيوت وترك المساجد تركاً للسنة، وترك السنة ضلالة وانحراف. ومثل هذا لا يقال بالرأي، ولا ضلال إلا بترك شعيرة من شعائر الدين، مما يدل على أن المساجد من أعظم شعائر الدين، وأنها ما بُنيت إلا ليصلى فيها.

ثم تأمل ثانياً: كيف أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن ترك صلاة الجماعة في المسجد من علامات النفاق، حيث قال: (ولقد رأيتُنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق) ولا يوصف بالنفاق من ترك سنةً، بل من ترك فريضةً أو فعلَ محرماً^(٢).

ثم تأمل ثالثاً: تعظيم الصحابة رضي الله عنهم لأمر الجماعة؛ حيث إن الرجل المريض يُؤتى به وقد أَمْسَكَ رجلان بعضديه حتى يقام في الصف، مما يدل على تأكيد صلاة الجماعة، وتحمل المشقة في حضورها. وإذا كان هذا في حق المريض، فكيف يكون الحكم في حق المعافى الآمن الذي يتقلب صباح مساءً في نِعَمِ الله تعالى، ثم يقابل ذلك بالتخلف عن صلاة الجماعة، فهل هذا من الشاكرين؟

وقد ثبت عنه رضي الله عنه تفضيلُ صلاة الرجل في المسجد جماعةً على صلاته في بيته وفي سوقه خمسة وعشرين ضعفاً، وذلك ما يرويه

(١) رواه مسلم (٦٥٤).

(٢) انظر: «كتاب الصلاة» لابن القيم (ص ١٢٠).

لنا أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في الجماعة تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وفي سُوقه خمسة وعشرين ضعفاً، وذلك أنه إذا تَوَضَّأَ فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد لا يُخرجه إلا الصلاة، لم يَخْطُ خُطْوَةً إلا رُفِعَتْ له بها درجة، وَحُطَّ عنه بها خطيئة. فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه: اللهم صلِّ عليه، اللهم ارحمه! ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة»^(١).

وهذا أجر عظيم، وثواب جزيل، لا يفرط فيه ويكتفي بدرجة واحدة إلا محروماً أتبع هواه، وزهد فيما عند الله من الأجر، نسأل الله السلامة. وهذه المضاعفة لصلاة الجماعة في المسجد لأوصاف ثلاثة دلَّ عليها الحديث:

الوصف الأول: إحسان الوضوء، وذلك - والله أعلم - بأن يتوضأ كوضوء النبي ﷺ.

الوصف الثاني: الخروج إلى المسجد بنية خالصة، لا يخرجه إلا قصد الصلاة في الجماعة.

الوصف الثالث: المبادرة إلى صلاة ما كتب له من حين يصل إلى المسجد.

والتضعيف المذكور في الحديث مرتَّبٌ على هذه الأوصاف الثلاثة، وما رُتِّبَ على أوصاف متعددة لا يوجد بوجود بعضها، إلا إذا دلَّ الدليل على إلغاء ما ليس معتبراً أو ليس مقصوداً لذاته^(٢).

بهذه الأوصاف الثلاثة يحصل المصلي على ثلاث فوائد عظيمة، وهي:

الأولى: أن لا يخطو خطوة إلا رفع الله له بها درجة، وَحُطَّ عنه بها خطيئة.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠)، ومسلم (٦٤٩).

(٢) «فتح الباري» (١٣٥/٢).

الثانية: أن الملائكة تصلي عليه ما دام في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد تقول: (اللهم صلّ عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، اللهم تب عليه).

ومن قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمراً على نية انتظار الصلاة كان كذلك - إن شاء الله -؛ لأن قوله: «**في مصلاه**» خرج مخرج الغالب، وهذا هو الظاهر^(١)، وسيأتي زيادة بيان لذلك إن شاء الله.

الثالثة: أنه لا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة.

ولا ريب أن هذه الفوائد لا يحصل عليها ويظفر بها إلا من صلى مع الجماعة في المسجد، أما من صلى في بيته منفرداً أو في جماعة، فإن هذه المزايا لا تحصل له؛ فإن قوله ﷺ: «**ثم خرج إلى المسجد**» وصف لا يجوز إلغاؤه. وعليه، فالتضعيف خاصٌّ بمن صلى في المسجد^(٢).

وهناك بشارة عظيمة لمن صلى مع الجماعة، يرويه لنا عن نبي الهدى والرحمة ﷺ ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه ونصها: «**من توضأ للصلاة، فأسبغ الوضوء، ثم مشى إلى الصلاة المكتوبة، فصلاها مع الناس أو مع الجماعة أو في المسجد، غفر الله له ذنوبه**»^(٣). فقله ﷺ: «**ثم مشى إلى الصلاة المكتوبة**» مؤيد لقوله في الحديث المتقدم: «**ثم خرج إلى المسجد**».

ولقد زهد في هذا الثواب العظيم كثير من الناس في زماننا هذا مع كثرة المساجد وقربها من البيوت، فصاروا يتخلفون عن صلاة الجماعة عموماً، أو عن صلاة الفجر خصوصاً، ثم يذكرون أعذاراً لا تنفعهم عند الله، وهم يتقلبون في نعم الخالق من المال والصحة والمسكن والأمن.

(١) «فتح الباري» (١٣٦/٢)، وانظر: «الموطأ» (١٦١/١).

(٢) المصدر السابق. (٣) أخرجه مسلم (٢٣٢).

إن النبي ﷺ لم يرخص لعبد الله ابن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التخلف عن صلاة الجماعة، مع وجود أعذار سنية، دلت عليها النصوص^(١)، وإليك بيانها؛ لتعلم تأكيد الإسلام على صلاة الجماعة، ولتعلم أن هذه الأعذار لو كانت موجودة لدى هذا المتخلف، فلا رخصة له في التخلف، ولو وُجِدَ عذرٌ واحد فقط، فلا رخصة له من باب أولى، فكيف وليس له عذر؟! اقرأها أو اسمعها، وكن منصفاً..:

١ - العذر الأول: كونه فاقداً للبصر.

٢ - العذر الثاني: عدم وجود قائد يرافقه إلى المسجد، وقد دلَّ على هذين العذرين حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ أعمى، فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد. فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولىَّ دعاه، فقال: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» فقال: نعم، قال: «فأجب»^(٢).

٣ - العذر الثالث: بُعْدُ داره عن المسجد. وقد دلَّ عليه ما رواه عبد الله ابن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني رجل ضريبُ البصر، شاسع الدار، ولي قائد لا يلايني. فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟

قال: «هل تسمع النداء؟».

قال: نعم.

قال: «لا أجد لك رخصة»^(٣).

(١) انظر: كتاب «أهمية صلاة الجماعة» للدكتور: فضل إلهي (ص ٤٦) وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٥٢)، وقال عنه النووي: (رواه أبو داود بإسناد صحيح أو حسن) «المجموع» (١٩١/٤). وقوله: (لا يلايني) أصله: يلائمني بالهمزة؛ أي: يوافقني، ثم خُفِّفَ الهمز فصار ياءً، وقد جاء في رواية بالواو «النهاية» لابن الأثير (٢٧٨/٤).

ما أعظم صلاة الجماعة! إنه أعمى، وداره بعيدة، ولا قائد له، لكن يجب عليه أن يصلي في المسجد ما دام أنه يسمع النداء. نعم داره بعيدة، وله عذر، فكيف بمن داره قريبة، وهو مبصر، وصوت المؤذن يخترق أجواء بيته؟؟ ورحم الله الإمام ابن خزيمة على تبويبه لهذا الحديث بقوله: (باب أمر العميان بشهود صلاة الجماعة وإن كانت منازلهم نائية عن المسجد لا يطاوعهم قائدهم بإتيانهم إياهم المساجد. والدليل على أن شهود الجماعة فريضة لا فضيلة؛ إذ غير جائز أن يقال: «لا رخصة في ترك الفضيلة»^(١).

٤ - العذر الرابع: وجود شجر ونخل بينه وبين المسجد. وقد دلّ على ذلك ما رواه ابن أم مكتوم - أيضًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أن رسول الله ﷺ أتى المسجد، فرأى في القوم رِقَّةً، فقال: «إني لأهْمُّ أَنْ أَجْعَلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، ثُمَّ أَخْرَجَ، فَلَا أَقْدَرُ عَلَى إِنْسَانٍ يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَحْرَقْتَهُ عَلَيْهِ». فقال ابن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله! إن بيني وبين المسجد نخلاً وشجرًا، ولا أقدر على قائدٍ كلَّ ساعة، يسعني أن أصلي في بيتي؟ قال: «أسمع الإقامة؟» قال: نعم، قال: «فأتها»^(٢).

٥ - العذر الخامس: وجود الهوامّ والسباع في المدينة. وقد دلّ على ذلك ما رواه ابن أم مكتوم - أيضًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: يا رسول الله! إن المدينة كثيرةُ الهوامّ والسباع، فقال النبي ﷺ: «أسمع حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح؟ فحيَّ هلا»^(٣)؛ أي: أقبل وأجب.

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٣٦٨/٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٥/٢٤)، وابن خزيمة (١٤٧٩)، والحاكم (٣٤٧/١)، وصححه إسناده، وسكت عنه الذهبي، لكن قول: (أسمع الإقامة) منكر، كما قال الألباني، «صحيح الترغيب» (٢٤٥/١). وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم في أول الكلام.

(٣) أخرجه أبو داود (٥٥٣)، والنسائي (١٠٩/٢ - ١١٠)، والحاكم (٢٤٧/١)، وقال: (صحيح الإسناد)، وسكت عنه الذهبي.

٦ - العذر السادس: كَبُرُ سِنَّهُ وَرِقُّ عَظْمِهِ. وقد دَلَّ عليه ما ورد عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: أقبل ابن أم مكتوم رضي الله عنه، وهو أعمى - وهو الذي نزل فيه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى (١) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١ - ٢] وكان رجلاً من قریش - إلى رسول الله ﷺ، فقال له: يا رسول الله! بأبي وأمي، أنا كما تراني، قد دَبَّرْتُ سِنِّي، ورقَّ عظمي، وذهب بصري، ولي قائد لا يلايمني قيادتي إياي، فهل تجد لي من رخصة أصلي في بيتي الصلوات؟

قال: «هل تسمع المؤذن من البيت الذي أنت فيه؟».

قال: نعم. يا رسول الله!

قال رسول الله ﷺ: «ما أجد لك من رخصة. ولو يعلم هذا المتخلف عن الصلاة في الجماعة ما لهذا الماشي إليها لأنها ولو حبواً على يديه ورجليه»^(١).

إن جميع ما تقدّم دليلٌ واضح وبرهان قاطع على أن حضور الجماعة في المساجد واجب، وأنه لا رخصة في التخلف عنها إلا من عذر يمنع الحضور، ولو كان التخلف سائغاً، أو الحضور ندباً، لكان أولى مَنْ يَسْعُهُ التخلف عنها أهلُ الضّرر والضعف، ومن كان في مثل حال ابن أم مكتوم رضي الله عنه، وإذا كان الأعمى لا رخصة له، فالبصير أولى بأن لا تكون له رخصة^(٢).

هذا وقد ذكر ابن رجب في شرح «العلل»^(٣) أن هذا الحديث مما ادعى بعض أهل العلم أنه لم يُعمل به، ولعل وجه ذلك أن حضور الجماعة يسقط بالعذر إجماعاً، ومن جملة العذر العمى إذا لم يجد قائداً، كما في حديث عتب بن مالك^(٤) رضي الله عنه. وأجاب بعض العلماء بأن النبي ﷺ علم أن هذا

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦٦/٨)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٤٧/١).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١٦٠/١).

(٣) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١٣/١)، وانظر: «فتح الباري» له (١٨٦-١٨٢/٣)، (٤٥٠/٥).

(٤) رواه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).

الأعمى يمشي بلا قائد، لحذقه وذكائه، كما هو مشاهد في بعض العميان، لا سيما إذا كان يعرف المكان قبل العمى، أو بتكرار المشي إليه، فإنه يستغني عن القائد ^(١).

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة أن العمى ليس عذرًا في ترك الجماعة إذا وجد قائدًا ولو بأجرة لا تُجحف به ^(٢).

أما أبو حنيفة فيرى العمى عذرًا ولو وجد من يقوده أو يحمله، لأنه لا عبرة بقدرة الغير ^(٣).

إن الجماعة في نظر الشارع هي جماعة المسجد، لا جماعة البيوت ولا غيرها. والتضعيف خاص بجماعة المسجد - كما تقدم -.

ومما يدلُّ على أن الجماعة تكون في المساجد دون البيوت أن السلف من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم إذا طمعوا في إدراك جماعة المسجد لم يكونوا يصلونها في البيوت، بل كان الواحد منهم إذا فاتته الجماعة في مسجده ذهب إلى آخر. قال البخاري رحمته الله في «صحيحه»: (وكان الأسود إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر) ^(٤).

وعن معاوية بن قرة قال: (كان حذيفة رضي الله عنه إذا فاتته الصلاة في مسجد قومه يعلّق نعليه ويتبع المساجد حتى يصلّيها في جماعة) ^(٥). وهكذا فعل سعيد بن جبير رحمه الله تعالى ^(٦).

فيا أخي، حافظ على صلاة الجماعة، وكن من عُمّار بيوت الله تعالى، وبادر لحضور المسجد؛ ففي ذلك الأجر العظيم، والخير الكثير في الدنيا والآخرة.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢٨/٢)، «نيل الأوطار» (١٤٣/٣).

(٢) «جواهر الإكليل» (٩٩/١) «تحفة المحتاج» (٢٧٧/٢)، «شرح المنتهى» للبهوتي (٥٨٩/١).

(٣) «شرح فتح القدير» (٣٤٥/١)، «البحر الرائق» (٦٠٥/١ - ٦٠٦).

(٤) «فتح الباري» (١٣١/٢). (٥) «المصنف» لابن أبي شيبه (٢٠٥/٢).

(٦) «مصنف عبد الرزاق» (٥١٥/١).

الباب الأول

في أحكام حضور المسجد

وفيه فصلان:

- الأول: في أحكام الخروج إلى المسجد.
- الثاني: في أحكام حضور المسجد.

الفصل الأول

في أحكام الخروج إلى المسجد

❖ وفيه تسعة أحكام:

الحكم الأول

الخروج في أحسن هيئة

الصلاة صلّة بين العبد وربّه، يقف المصلي بين يدي الله تعالى يناجيه، يقرأ كلامه، ويذكره، ويدعوه، فيلزم أن يكون في هذا الموقف العظيم على أحسن هيئة وأتمّ حال.

ومن هنا وجبت طهارة البدن والثوب والبقة، وكانت الطهارة من الأحداث والأنجاس شرطاً في صحة الصلاة، على ما هو مبين في كتب الحديث والفقه.

والمقصود هنا الحديث عن مكملات الطهارة التي ينبغي لكلّ مصلٍّ أن يتحلّى بها قبل الدخول في الصلاة، وذلك لأن كثيراً من المصلين لا يهتم بها، ولا يلقي لها بالاً؛ لأن الصلاة تحوّلت عنده من عبادة إلى عادة، فهو يأتي إليها بهيئة أقلّ من الهيئة التي يذهب بها إلى مكان عمله. ومما يتعلق بحسن الهيئة ما يلي:

أولاً: الزينة الظاهرة.

ثانياً: طيب الرائحة.

ثالثاً: السواك.

أولاً: الزينة الظاهرة، ويراد بها:

١ - جمال الثياب:

فينبغي للمصلي أن يلبس عند مناجاة ربه أحسن ثيابه في الصلوات

كلّها، من غير تفريق بين صلاة الليل وصلاة النهار، أو صلاة الفجر وغيرها، إذ ليس المقصود من اللباس هو سَتْرُ العورة فحسب، وإنما يراد - مع ذلك - التَّجَمُّلُ للوقوف بين يدي رب العالمين، قال تعالى: ﴿يَبْقَىٰ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

فهذه الآية دليل على وجوب سَتْرِ العورة بلبس الثياب عند كل صلاة. والثياب من نِعَمِ الله على عباده؛ لما فيها من سَتْرِ العورات، وهي - أيضًا - زينة وجمال، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت نظيفة.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: (ولهذه الآية وما ورد في معناها من السنة يستحب التَّجَمُّلُ عند الصلاة، ولا سيما يوم الجمعة ويوم العيد، والطيب؛ لأنه من الزينة، والسواك؛ لأنه من تمام ذلك) (١).

وقال ابن عبد البر: (إن أهل العلم يستحبُّون للواحد المطيق على الثياب أن يتجَمَّلَ في صلاته ما استطاع من ثيابه وطيبه وسواكه) (٢).

وفي الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا ونعله حسنة، فقال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكِبَرُ بَطْرُ الحق وَغَمَطُ الناس» (٣).

قال الشوكاني: (الحديث يدل على أن محبة لبس الثوب الحسن والنعل الحسن وتخير اللباس الجميل ليس من الكِبَرِ في شيء، هذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم...) (٤).

ومن المصلين من لا يهتم باللباس عند خروجه للصلاة، بل يصلي بثيابه التي عليه ولو كانت رثة أو لها رائحة كريهة، كقميص المهنة، ورداء

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/٤٠٢). (٢) «التمهيد» (٦/٣٦٩).

(٣) أخرجه مسلم (٩١). ومعنى (بطر الحق): دفعه وإنكاره ترفعًا وتجبّرًا، و(غمط الناس): احتقارهم. ذكره النووي.

(٤) «نيل الأوطار» (٢/١٢٤).

العمل، ولا يكلف نفسه بتبديلها، فيؤذي المصلين بَدَرْنَهَا، وَيُرْكَمُ أَنْوْفَهُمْ بَتْنِ رِيحِهَا، وَيَلَوُّثُ فَرْشَ الْمَسْجِدِ بَوْسَخِهَا، وَهَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ شَرْعًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَبْقَىٰ ءَادَمَ حُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ۖ﴾ [الأعراف: ٣١].

مع أن هذا الإنسان لو أراد مقابلة شخص له جاه دنيوي، أو أراد الذهاب لمناسبة من المناسبات ما ذهب بهذه الثياب، بل يرتدي أجمل ما يملك، ويتطيب بأحسن ما يجد، حتى لو لقي في المسجد من يُكَنُّ له احترامًا تأسَّف على مظهره، وتمنَّى أنه لو لبس أحسن ثيابه، فكيف يهتم للوقوف أمام المخلوق ولا يهتم للوقوف أمام الخالق؟ إن هذا دليل على التساهل في شأن الصلاة، وعدم إدراك حقيقتها.

فحريٌّ بالمسلم أن يستشعر عَظَمَةَ من يقف بين يديه، ويعرف أنه سيكون في بيت من بيوت الله تعالى. ولا ريب أن الوقوف أمام رب العالمين وزيارة بيته يستدعي حسن المنظر وبهاء الطلعة.

أضف إلى ذلك أن لقاء إخوانه المصلين والاجتماع بهم، وإظهار المسجد بالمظهر الحسن والرائحة الطيبة مما يؤكد جمال المظهر ونظافة الثياب، وذلك مما يعين على العبادة.

ومن المصلين من لا يهتم بلباس صلاة العشاء الآخرة ولا صلاة الفجر، بحجة أن هذه ثياب الليل، وقد يصلي بلباس النوم، كالقميص المعروف، ولا يحمل نفسه عناء تبديلها، وذلك خوفًا على الثياب الثمينة أن تتأثر طياتها ويتبدَّل صقلها، والناس لا يرون هذا اللباس في هاتين الصلاتين غالبًا، وكأنَّ التجمُّل صار لهم، بل من الشباب من صار يصلي بالقميص نهارًا، فهل يتنبه الناس لهذا ولا سيما الشباب؟ لعل وعسى^(١).

٢ - ستر الفخذين:

إن ستر الفخذين من زينة الصلاة، سواء قلنا: هما عورة، أم لا؛

(١) اقرأ في كتاب (وفي الصلاة صحة ووقاية)، للدكتور: فارس علوان.

لأن زينة الصلاة شيء، والعورة شيء آخر. وهذا داخل في عموم قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾ [الأعراف: ٣١].

وبعض الملابس الصيفية تكون شفافة لا تستر الفخذين إذا كان على المصلي سراويل قصيرة، فينبغي التنبيه لذلك، وأنه لا بدّ من لبس السراويل الطويلة، أو تجنّب هذا النوع من اللباس؛ لأن ستر العورة شرط في صحة الصلاة، ولا بدّ أن يكون الساتر مما لا يصف البشرة؛ لأن السّتر لا يحصل من دون ذلك^(١).

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (وإن صلى في قميص يشف عنه لم تجز الصلاة)^(٢).

قال النووي: (يجب السّتر بما يحول بين الناظر ولون البشرة، فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو بياضها...)^(٣).

وكذا ينبغي تنبيه بعض الآباء إلى أنه لا ينبغي لهم أن يلبسوا صبيانهم السراويل القصيرة ويحضروهم إلى المساجد؛ لأن الرسول ﷺ قال: «مروهم بالصلاة لسبع»^(٤)، وهذا يشمل أمرهم بشروطها، ومن ذلك الوضوء وستر العورة وما يكمل ذلك^(٥).

٣ - ستر العاتق:

العاتق: هو موضع الرداء من المنكب، وهو ما بين المنكب إلى أصل العنق، وستره مطلوب حتى على القول بالاستحباب، فإن ستره من تمام الزينة.

(١) انظر: «الروض المربع» بحاشية ابن قاسم (١/٤٩٣).

(٢) «الأم» للشافعي (١/١١١). (٣) «المجموع» (٣/١٧٠).

(٤) سيأتي تخريجه إن شاء الله في حضور الصبيان المساجد.

(٥) انظر: تعليق الشيخ الألباني على «حجاب المرأة ولباسها في الصلاة» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ص ٢٧).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء». وفي رواية: «عاتقه»^(١).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقيقه، بل يتوشح بهما على عاتقيه؛ ليحصل الستر لجزء من أعالي البدن، وإن كان ليس بعورة، أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة)^(٢).

وإذا ثبت أن العاتقين ليسا من العورة، دلَّ على أن الأمر بهذا الستر لحق الصلاة وحُرمتها، ولذا يرى فريق من العلماء بطلان الصلاة إذا لم يكن على عاتقي المصلي من ثوبه شيء، وهو المذهب عند الحنابلة، كما في «الإنصاف»^(٣). وعند الجمهور أن هذا للاستحباب، كما نقله الحافظ ابن حجر^(٤)، ولا ريب أن ستر المنكبين زينة وجمال، وقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه، فإنَّ الله أحقُّ من يتزَّين له»^(٥).

ومن الخطأ ما يفعله بعض المصلين عندما يصلي بالفنيلة العلاقية ذات الحبل اليسير الذي يكون على الكتف؛ لأن الأمر بوضع الثوب على العاتق لقصد الستر، وما كان بهذه الصفة لا يسمَّى سِتْرَةً ولا لباساً^(٦)،

(١) أخرجه البخاري (٣٥٢)، ومسلم (٥١٦).

(٢) «فتح الباري» (٤٧١/١).

(٣) «الإنصاف» (٤٥٤/١)، و«المغني» (٢٩٠/٢).

(٤) «فتح الباري» (٤٧٢/١).

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٧٠/١٠) من طريق زهير بن عباد، قال: حدثنا حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. قال في «مجمع الزوائد» (٥١/٢): إسناده حسن. اهـ. ولعل ذلك من أجل زهير؛ فهو متكلم فيه، كما في «التهذيب» (٢٩٧/٣)، وأخرجه البيهقي (٢٣٦/٢) من طريق أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، به. قال الألباني: (وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين)، انظر: «السلسلة الصحيحة» (٣٥٦/٣).

(٦) انظر: «المغني» (٢٩١/٢).

وكذا ما يفعله بعض المحرمين عندما يصلي وقد وضع وسط رداءه على رقبته وسدل طرفيه على صدره، فبقي العاتقان مكشوفين، وكذا الظهر والصدر والبطن، وهذا إخلالٌ بالزينة المطلوبة من المصلي.

٤ - ستر الرأس:

تقدم أن المطلوب من المسلم أن يدخل في صلاته على أحسن هيئة وأتم حال، لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ مِنْ يُتَزَيَّنُ لَهُ»، وليس من الهيئة الحسنة والمنظر البهي كشف الرأس في أماكن العبادات، ولا سيما في مجتمع اعتاد أهله أن يستروا رؤوسهم، كما في مجتمعنا هذا، وليس كشف الرأس أمراً مقبولاً في أعرافنا وتقاليدينا؛ لأن هذا المجتمع نشأ على عادة ستر الرأس، والمقرر في باب اللباس أن يلبس الإنسان زيَّ بلده، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية، وقد ذكر أهل العلم أنه يكره للإنسان مخالفة عادة بلده في اللباس، وأنه قد يدخل في لباس الشهرة، فيشار إليه بالأصابع، وربما كان ذلك يزري به، ويُنقص من مروءته (١).

ومن هنا يتأكد ستر الرأس حال الصلاة؛ لأن ذلك داخل في الزينة المأمور بها في قوله تعالى: ﴿يَبْتَئِيْ ءَادَمَ خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾ [الأعراف: ٣١].

ولو قيّد اعتبار ستر الرأس من زينة الصلاة في مجتمع يرى أن ستر الرأس عندهم من الزينة لكان متوجّهاً؛ لعموم الآية. أما في مجتمع لا يرى ستره من الزينة، فإنه لا يمكن أن نحدد فيه حكماً شرعياً، بل له أن يصلي مكشوف الرأس ولا حرج عليه (٢).

ومن الملحوظ أن عادة كشف الرأس قد تسرّبت إلى بلادنا، وسار عليها ثلّة من شبابنا تشبّهاً بالآخرين، وعشقاً لما هم عليه من الغث والسمين، وهم يسعون للقضاء على الشخصية الإسلامية وطمس معالمها المهددية

(١) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٥٢٧/٣)، «غذاء الألباب» للسفاريني (١٦٣/٢)، «تمام المنة» للألباني (ص ١٦٤ - ١٦٥).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٢٩٤/١٢).

بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإنه ليمرُّ بك بعض الشباب وقد حَسَرَ عن رأسه، فتركه ذلك وتستهجنه؛ لأنه تأثر بغيره وترك زيَّ بلده، والله المستعان.

٥ - لا يغطي فاه في الصلاة:

وهذا من الآداب التي ينبغي للمصلي التنبُّه لها والاهتمام بها. وقد روى لنا الصحابي أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى أن يغطي الرجل فاه^(١). ولا ريب أن التلثم - وهو: تغطية الفم - ليس من الزينة المأمور بأخذها عند الصلاة، بل ليس من الزينة أصلاً.

وأما التلثم على الأنف فلا يكره؛ لأن تخصيص الفم بالنهي عن تغطيته يدلُّ على إباحة غيره، وروي عن ابن عمر أنه كرهه^(٢)، ومن المعلوم أن التلثم على الأنف يلزم منه تغطية الفم غالباً. فعلى المسلم أن يمثل النهي السابق، إلا لحاجة مثل أن يتشاءب، فإن السَّنة أن يضع يده على فيه، لقوله ﷺ: «إذا تشاءب أحدكم، فليمسك بيده على فيه، فإنَّ الشيطان يدخل»^(٣).

ومن الناس من يتلثم في صلاته على أنفه وفمه، ولا سيما في أيام الشتاء في صلاة الفجر غالباً. فينبغي التنبُّه لذلك والتنبيه عليه^(٤).

الثاني: مما يتعلق بحسن الهيئة:

الاهتمام بطيب الرائحة:

ومن تمام حسن الهيئة وجمال المظهر أن يكون المصلي طيبَ الرائحة، بعيداً عن كل ما له رائحة كريهة، سواء أكان من الجسم ذاته أم من أسباب خارجية؛ كالثَّوم والبصل والكُرَّاث، فقد نهى الشرع المسلم إذا تناول شيئاً من ذلك أن يحضر المساجد؛ لما في حضوره من أذية الملائكة

(١) أخرجه أبو داود (٦٤٣)، والترمذي (٣٧٨) وغيرهما، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٨٨٣). وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٢/٢٤٢).

(٢) انظر: «المغني» (٢/٢٩٨). (٣) أخرجه مسلم رقم (٢٩٩٥).

(٤) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/٣٤٤)، فيه تعليل للنهي عن تغطية الفم في الصلاة.

والمسلمين. ودرء هذه الأذية العامة أولى من مراعاة مصلحة هذا الشخص بحضور المسجد؛ لأنه هو السبب في تفويت ذلك على نفسه.

وقد ورد عن جابر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يغشانا في مساجدنا» ^(١).

وعنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أكل البصل والثوم والكراث، فلا يقربن مسجدا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم» ^(٢).

وعنه أيضاً رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أكل ثوماً أو بصلاً، فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدا، وليقعد في بيته». وإن النبي ﷺ أتى بقدر فيه خضرات من بقل، فوجد لها ريحاً، فسأل فأخبر بما فيها من البقول، فقال: «قربوها» إلى بعض أصحابه كانوا معه، فلما رآه أكلها، قال: «كل، فإنني أناجي من لا تناجي» ^(٣).

فهذه نصوص صريحة صحيحة تدل بمفهومها على أن الرائحة الطيبة لا بد منها لمن أراد حضور المساجد. وكذا مصلى العيد ^(٤)، وتدل بمنطوقها على أن من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً، فهو مأمور باعتزال مساجد المسلمين، وجماعتهم، وعدم قربها، وأنه مأمور من قبل الشرع بالجلوس في منزله، لا لأنه معذور، بل دفعا لأذيته، حيث فوت على نفسه فضيلة الجماعة، ولم يبال بأذية الملائكة، ولم يراع شعور إخوانه المصلين، وقد ذهب الإمام أحمد - في رواية عنه - إلى تحريم حضور المسجد على من أكل بصلاً أو فجلاً أو نحوه حتى يذهب ريحه. وهو قول ابن حزم، ويحتاج لذلك بأن الأصل في النهي التحريم ^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٨١٦)، ومسلم (٥٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦٤) (٧٤)، وانظر: «عمدة الأحكام» تحقيق: محمود الأرناؤوط (١٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٧١٨)، ومسلم (٥٦٤) (٧٣)، واللفظ للبخاري.

(٤) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٥٢/٥)، «فتح الباري» (٣٤٣/٢).

(٥) انظر: «المحلى» (٤٨/٤)، «الفروع» (٤٣/٢)، «أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية» (٢٦٠/٢).

وينبغي أن يفهم المسلم أنَّ إباحة هذه الخضروات ذوات الرائحة الكريهة ليس دليلاً على عدم وجوب صلاة الجماعة، بحجة أن الجماعة لو كانت واجبةً لَحُرْمَ جميع ما يمنع حضورها؛ وذلك لأن كون أكلها يحول دون حضور الجماعة ليس لسقوط الطلب عن المكلف، بل هو مطالب بالجماعة ولكنه مُنْع من حضورها وأمر بالعود في بيته لوجود المانع، وهي الرائحة المؤذية، ألا ترى أن حضور الطعام يسوغ ترك الجماعة لمن قُدِّمَ بين يديه وهو محتاج له، مع كون ذلك مباحاً، أمّا إذا أراد إنسان أن يتخذ أكل هذه البقول حيلةً لترك الجماعة والصلاة في بيته، فإن ذلك يحرم عليه ^(١).

وهذا الحكم، وهو نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أن يدخل مساجد المسلمين، خاصٌّ بالنَّبي لأجل رائحته. وأما الثوم المطبوخ الذي ذهبت رائحته فلا مانع منه، لكن إن لم تذهب بقي الحكم، فإنَّ الحكم إذا لم يكن له إلا علةٌ واحدة، فإنه يدور معها وجوداً وعدمًا، والشرع علل ذلك بالأذية، فمتى وُجدت الأذية ترتَّب الحكم ^(٢).

وعن قُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ نهى عن هاتين الشجرتين وقال: «من أكلهما فلا يقربنَّ مسجدنا» وقال: «إن كنتم لا بدَّ أكليهما فأميتوهما طبخاً». قال: يعني البصل والثوم ^(٣).

وهذا النهي عن حضور المسجد ليس خاصاً بالجزء الداخلي منه، بل رحبة المسجد وساحته كذلك؛ لأنها من المسجد، وقد ورد عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٤٣/٢)، و«معالم السنن» للخطابي (٣٢٩/٥)، و«تنبيه الأفهام بشرح عمدة الأحكام» لابن عثيمين (٦٨/٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٤٣/٢).

(٣) رواه أبو داود (٣٨٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (٢٣٦/٦)، وأحمد (١٨٠/٢٦-١٨١). وسنده حسن، وله شواهد يرقى بها إلى درجة الصحيح، وقد رواه مسلم في «صحيحه» (٥٦٧)، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً عليه، وهو المذكور بعد.

إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ: هذا البصل والثوم، ولقد رأيت نبيَّ الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فمن أكلهما فليُمْتَهَمَا طَبْعًا^(١).

وإذا كان هذا هو الحكم الشرعي في أكل الثوم والبصل والكراث، وهي من المباحات؛ فكيف يكون حكم شرب الدخان ونحوه - وهو محرّم شرعًا - إذا حضر شاربه مساجد المسلمين وآذاهم برائحته، وقبل ذلك آذى الملائكة المكرمين، وكيف يناجي ربّه بتلاوة كلامه وذكره ودعائه بهذا الفم ذي الرائحة الكريهة؟

إن شارب الدخان داخلٌ تحت عموم النهي عن حضور المسجد لمن أكل ثومًا من باب أولى؛ لوجود العلة، وهي الأذية بصورة أعظم من أذية أكل الثوم، بل إنَّ شارب الدخان - بالإضافة إلى أذيته - قد تلبّس بأمر محرّم مصرًا عليه؛ لأنه مضرٌّ بالصحة بإخبار الأطباء المعتبرين، وفيه إضاعة المال، وهو مسكّرٌ تارة ومفترٌ أخرى، ولا أدري كيف يرضى هذا المسلم بأذية إخوانه في مساجدهم برائحة جسمه أو ثيابه أو فمه، مما يجعلهم يتضايقون من مجاورته في الصلاة، فيكون سببًا في عدم خشوعهم وتلذّذهم بمناجاة الله تعالى، وقد قال النبي ﷺ: «من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم»^(٢)، فإذا كان هذا في الطرق، فكيف يكون الإيذاء في المساجد؟؟

الثالث: السواك:

وهو من مكملات الطهارة؛ لأنه تنظيف للفم مما علّق به من أوساخ تسبب الروائح الكريهة، وقد اعتنى الشارع بالسواك عند الصلاة، ورعّب فيه النبي ﷺ قولاً وفعلاً.

(١) رواه مسلم (٥٦٧). وانظر: «فتح الباري» (٢/٣٤٤).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» رقم (٣٠٥٠) وحسنه المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/١٣٤).

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، وفي رواية لمالك: «عند كل وضوء»^(١).

وعنه رضي الله عنه أنه قال: «السواك مطهرة للفم مَرَضَةً للرب»^(٢)، فهو مرضاة للرب تبارك وتعالى من جهة أن الإتيان بالمندوب امتثالاً موجباً للثواب، ومن جهة أنه مقدمة للصلاة، والصلاة مناجاة، ولا ريب أن طيب الرائحة محبوب لله تعالى. وهو مطهرة للفم؛ لأنه الطريقة المثلى لتنظيف الأسنان والفم، وقد وجد العلماء فائدة السواك بعد أربعة عشر قرناً من ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم لتلك الحقيقة، وثبت بعد الدراسات والأبحاث التي أجريت على السواك أنه يحوي جميع المواد المطهرة القوية، التي تساعد على الفتك بالجراثيم، التي تسبب في أمراض الفم واللسان.

كما ثبت أنه يفوق الفرشاة والمعجون، ولا يوجد معجون للأسنان يحتوي على المواد التي يحويها السواك، بل ثبت أن أغلب المعاجين الموجودة في السوق تجارية ورخيصة لا يقصد بها إلا الربح، وقد لا يستفيد منها الفم واللثة.

ولا فرق في استحباب السواك عند الصلاة بين الفريضة والنافلة، حتى صلاة الصائم بعد الزوال، كالظهر والعصر، يتأكد فيها السواك على أرجح الأقوال، لعموم أدلة الحث على السواك عند الصلاة كحديث أبي هريرة المتقدم.

(١) أخرجه البخاري (٨٤٧)، ومسلم (٢٥٢)، وأبو داود (٤٦)، والترمذي (٢٢)، والنسائي (٢٦٦/١)، وأخرجه مالك في «الموطأ» (٦٦/١)، وأحمد (٢٩٣/١٢). وانظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٩٤/٧) والحديث له طرق، وله ألفاظ.

(٢) أخرجه النسائي (١٠/١)، وأحمد (٤٧/٦)، وعلَّقه البخاري مجزوماً به «الفتح» (١٥٨/٤). قال النووي في «المجموع» (٢٦٨/١): «إن تعليقات البخاري إذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة»، والحديث له شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فانظر: «التلخيص الحبير» (٧٠/١)، و«إرواء الغليل» (١٠٥/١).

فإذا كان السواك مطهرةً للفم مرضاةً لله تعالى، فحريٌّ بالمسلم والمسلمة أن يهتم كلُّ منهما به عند الصلاة فرضًا كانت أو نفلًا، فإنَّ من الناس من لا يقيم للسواك وزنًا، إمَّا للجهل بفضله وفائدته أو التساهل، والتساهل عند النساء أكثر، فليحرص المسلم على ما يحبه مولاه ويقربه إليه، ويستاك حتى عند النافلة، فإنَّ من الناس من يتساهل به، ولا سيما في النافلة التي بعد الصلاة^(١).



(١) انظر: كتاب (زينة المرأة المسلمة) لراقمه (ص ٩٥). ط. الرابعة.

الحكم الثاني

المبادرة بالحضور إلى المسجد

اعلم أن نصوص الشريعة قد وردت بالحث على المبادرة بالأعمال الصالحة، والمصارعة لأداء الواجبات، ومنها حضور المساجد والجلوس فيها لانتظار الصلاة. وتضمنت هذه النصوص ما أعد الله تعالى من الفضل والتكريم لمن اتّصف بهذه الصفة العالية التي تدلّ على رغبة صاحبها في فعل الخيرات والمصارعة لنيل القربات.

قال الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وقال تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨].

وقال تعالى عن الصفوة من عباده: ﴿يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ: (والأمر بالاستباق إلى الخيرات قدّر زائد على الأمر بفعل الخيرات، فإن الاستباق إليها يتضمن فعلها، وتكملها، وإيقاعها على أكمل الأحوال، والمبادرة إليها، ومن سَبَقَ في الدنيا إلى الخيرات، فهو السابق في الآخرة إلى الجنات، فالسابقون أعلى الخلق درجةً، والخيرات تشمل جميع الفرائض والنوافل من صلاة وصيام وزكاة وحج وعمرة وجهاد ونفع مُتَعَدِّ وقاصر)^(١).

إن التبكير إلى المساجد وانتظار إقامة الصلاة والاشتغال بالذكر والقراءة والنوافل من أسباب المغفرة ومن أعظم الخيرات، ولقد أجمل النبي ﷺ الثواب العظيم في التبكير بقوله - عليه الصلاة والسلام -:

(١) «تفسير ابن سعدي» (١/١١٢).

«ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه...» الحديث^(١)، ويأتي بتمامه إن شاء الله.

قال النووي: (التهجير: التبكير إلى الصلاة، أي صلاة كانت. قال الهروي وغيره: وخصّه الخليل بالجمعة، والصواب المشهور: الأول)^(٢).

وقال ابن أبي جمرة: (فيه دليل على أن المسابقة تكون حساً ومعنى. فهنا تكون معنى لا حساً، فإن المسابقة على الأقدام حساً تقتضي الجري والسرعة. والجري هنا والسرعة ممنوعان من حديث آخر... فلم يبق هنا إلا أن تكون معنى، وهي الشغل بمراقبة الوقت)^(٣).

إن المبادرة إلى المساجد دليل على تعظيم الصلاة وتعلق القلب بالمسجد، وعلى قدر الطاعة عموماً في نفس المصلي، وعلى أن الصلاة مقدّمة عنده على كل شأن من شؤون حياته، وهذا - والله - عنوان الفلاح وعلامة الصلاح. قال الله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ﴾ ﴿٣٦﴾ رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تَحَرُّهُ وَلَا بَيْعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَنْقَلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٨].

إن الإنسان ما دام حياً فهو مشغول بجسمه وعقله كل بحسب حاله. ولكن لا شغل عند حضور الصلاة عن الصلاة لمن وفقه الله تعالى لطاعته ورزقه تعظيم شعائره، فقدّم طاعة مولاه ومراده ومحبته على مراده ومحبته، فسارع إلى الخيرات، ونافس في نيل القربات، وازداد يقينه بأن من تعظيم الصلاة الإتيان إلى المسجد بعد سماع الأذان.

(١) أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧).

(٢) «شرح مسلم» (٤/٤٠٢)، وانظر: «فتح الباري» (٢/٩٧).

(٣) «بهجة النفوس» لابن أبي جمرة (١/٢١٤).

ولقد كان السلف الصالح على حرص شديد على صلاتهم، يبادرون إليها مهما كان الأمر؛ لأنهم عرفوا قدرها عند خالقهم، فصار ذلك سجيّة لهم وخلقاً، وإليك طرفاً من أخبارهم، فنعم القدوة هم بعد نبينا وقدوتنا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه.

ذكر الإمام ابن المبارك عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: (ما دخل وقت صلاة قط حتى اشتاق إليها) ^(١).

ولم يكن رضي الله عنه يشاق إلى الصلاة فحسب، بل كان يستعد لها، ويحضر إلى المسجد قبل الإقامة، فقد ذكر الحافظ الذهبي عنه أنه قال: (ما أقيمت الصلاة منذ أسلمت إلّا وأنا على وضوء) ^(٢).

وهذا الأحنف بن قيس رضي الله عنه قيل له: إن فيك أناة شديدة! فقال: (قد عرفت من نفسي عجلة في صلاتي إذا حَضَرْتُ حتى أصليها) ^(٣).

وكان سعيد بن المسيب رضي الله عنه يحضر المسجد قبل الأذان، واستمر على ذلك مدة لا تقل عن ثلاثين سنة؛ فقد روى الإمام ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب، قال: (ما أذن المؤذن منذ ثلاثين سنة إلّا وأنا في المسجد) ^(٤).

ونقل ابن سعد عنه أنه قال: (ما سمعت تأذينا في أهلي منذ ثلاثين سنة) ^(٥).

ولم تُفْتَه صلاة الجماعة طيلة أربعين سنة، فقد روى ابن سعد - أيضاً - عنه أنه قال: ما فاتته صلاة الجماعة منذ أربعين سنة، ولا نظر في أقفائهم ^(٦). والمراد أنه يكون في الصف الأول، لا في الصف الثاني بحيث ينظر إلى أقفاء المصلين.

(١) «كتاب الزهد» (ص ٤٦٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٦٤).

(٣) «طبقات ابن سعد» (٧/ ٩٦).

(٤) «المصنف» (١/ ٣٥١).

(٥) «طبقات ابن سعد» (٥/ ١٣١).

(٦) المصدر السابق.

وكان الأعمش رُغْمَ كِبَرِ سنه يحرص على التكبيرة الأولى. فقد قال وكيع: (اختلفت إليه قريباً من سنتين ما رأيته يقضي ركعة، وكان قريباً من سبعين سنة لم تفتته التكبيرة الأولى)^(١).

وكان المحدث الثقة بشر بن الحسن يقال له: (الصفّي)؛ لأنه كان يلزم الصف الأول في مسجد البصرة خمسين سنة^(٢).

وهذا إبراهيم بن ميمون المروزي أحد الدعاة المحدثين الثقات من أصحاب عطاء بن أبي رباح، وكانت مهنته الصياغة وطرق الذهب والفضة. قالوا: (كان فقيهاً فاضلاً من الأمايرين بالمعروف). قال ابن معين: (كان إذا رفع المطرقة فسمع النداء لم يردّها)^(٣).

وقال قاضي الشام سليمان بن حمزة المقدسي، وهو من ذرية ابن قدامة صاحب كتاب «المغني»: (لم أصل الفريضة قط منفرداً إلا مرتين، وكأني لم أصلهما قط) مع أنه قارب التسعين^(٤).

فضائل المبادرة إلى المسجد وفوائدها

جاءت النصوص في فضل التذكير إلى المسجد، وبيان ما رتب الله تعالى على ذلك من الأجر العظيم، وما يحصل من الفوائد الجمة التي يظفر بها كل من بادر، مما يجعل المسلم ينهض مسارعاً لأداء فريضة الله إذا سمع منادي الله يدعوه: (حي على الصلاة، حي على الفلاح)، متخلياً عن مشاغله، فرحاً بوقت المناجاة.

وإن المتأمل في هذه الفضائل والفوائد ليرى عظيم فضل الله تعالى وسعة رحمته بعباده الصالحين الذين لبّوا النداء،

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/١٩٦). (٢) المصدر السابق (١/٣٩١).

(٣) المصدر السابق أيضاً (١/١٥١).

(٤) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/٣٦٥)، وانظر: كتاب «الرقائق» للأستاذ محمد بن أحمد الراشد (ص ٢٤).

ونهضوا إليه مبادرين، فأثابهم الله على حسن صنيعهم، وزادهم من فضله. وهذه - أخي المسلم - نبذة لا بأس بها في فضائل المبادرة وفوائدها جمعتها من النصوص، وذيلتها بكلام أهل العلم - رحمهم الله - أضعها في العناوين التالية، راجياً من الله تعالى أن يجعلها نافعة؛ فمنها:

١ - الاتِّصافُ بصفة من يُظْلَهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ:

إن من السعداء في الدار الآخرة الذين يُظْلَهُمُ اللهُ في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله: الرجل الذي تعلَّق قلبه بالمسجد، فأحبه حبًّا شديداً، إذا أدى فريضة انتظر الأخرى، يصلي مع الجماعة، ويبادر إلى الحضور. فالمبادرة وتعلَّق القلب في المسجد أمران متلازمان؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «سبعة يظلمهم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلا ظله». فذكر منهم: «ورجل قلبه معلَّق في المساجد». وفي رواية الإمام مالك: «ورجل قلبه متعلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه»^(١).

قال ابن عبد البر: (هذا أحسن حديث يُروى في فضائل الأعمال، وأعمُّها وأصحُّها إن شاء الله. وحسبك به فضلاً؛ لأن العلم محيط بأن كلَّ من كان في ظل الله يوم القيامة لم ينله هول الموقف...) (٢).

ويقول الإمام النووي في شرح قوله صلى الله عليه وآله: «ورجل قلبه معلَّق في المساجد»: (معناه: شديد الحبِّ لها، والملازمة للجماعة فيها. وليس معناه، داوَمَ القعود فيها)^(٣).

٢ - أن المبادر في صلاة ما انتظر الصلاة:

إن مما يدلُّ على فضل صلاة الجماعة وفضل المبادرة بحضور

(١) أخرجه البخاري (٦٢٩)، ومسلم (١٠٣١)، ومالك في «الموطأ» (٩٥٢/٢).

(٢) «التمهيد» (٢٨٢/٢). (٣) «شرح النووي» (١٢٧/٧).

المسجد أن من خرج إليها، فهو في صلاة طال الوقت أو قَصُرَ. وهذا فضل من الله ورحمة. دلَّ على ذلك ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة...».

وفي رواية: «إِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ، وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ. مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَصَلَاهُ أَوْ يُحْدِثُ...»^(١).

ورواه مالك موقوفاً عن نعيم المُجِير أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: (إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ ثُمَّ جَلَسَ فِي مَصَلَاهُ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فَإِنْ قَامَ مِنْ مَصَلَاهُ فَجَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، لَمْ يَزَلْ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَصَلِّيَ)^(٢).

قال ابن عبد البر: (في هذا الحديث دليل على أَنَّ فضل منتظر الصلاة كفضل المصلي؛ لأنه معلوم أن قوله - عليه الصلاة والسلام -: «لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه» لم يرد به أن ينتظر الصلاة قائم^(٣) ولا أنه راعع ساجد؛ وإنما أراد أَنَّ فضل انتظار الصلاة بالقصد إلى ذلك وبالنية فيه كفضل الصلاة، وأن منتظرها كالمصلي في الفضل، والله أن يتفضل بما شاء، على من يشاء، فيما شاء من الأعمال، لا معقَّبَ لحكمه ولا رادَّ لفضله. ومن الوجه الذي عرفنا فضل الصلاة فيه عرفنا فضل انتظارها، وقد علم الناس أن المصلي في تلاوته وقيامه وركوعه أتعِبُ من المنتظر للصلاة ذاكراً كان أو ساكتاً، ولكن الفضائل لا تدرك بنظر، ولا مدخل فيها لقياس، ولو أُخِذَتْ قِيَاساً، لكان من نوى السيئة كمن نوى الحسنة، ولكن الله منعم كريم، متفضلٌ رحيم، يكتب

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤، ٦٢٨)، ومسلم (٦٤٩).

(٢) أخرجه مالك (١/١٦١).

(٣) هكذا في «التمهيد» بالرفع ولها تخريج، والأولى النصب.

الحسنة بالنية وإن لم تُعْمَلْ، فَإِنْ عُمِلَتْ ضُعِفَتْ عَشْرًا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ،
والله يضاعف لمن يشاء، ولا يؤاخذ عباده المسلمين بما وسوست به
صدورهم، ونووا من الشر ما لم يعملوه، وهذا كله لا مدخل فيه للقياس^(١).

وقال أيضًا: (هذا الحديث من أفضل ما يُروى في فضل المنتظر
للصلاة؛ لأن الملائكة تستغفر له، وفي استغفارهم له دليل على أنه يغفر له
- إن شاء الله - ألا ترى أن طلب العلم من أفضل الأعمال. وإنما صار
كذلك - والله أعلم - لأن الملائكة تضع أجنحتها له بالدعاء
والاستغفار...)^(٢).

واعلم أنّ في الموقوف الذي رواه مالك رَحِمَهُ اللهُ فَائِدَةً مَهْمَةٌ، وهي أن
قوله في رواية البخاري: «ما لم يقم من صلاة» خرج مخرج الغالب.
والمراد به المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد. فلو قام إلى بقعة
أخرى من المسجد مستمرًا على نية انتظار الصلاة كان كذلك - إن شاء الله
تعالى - ولا سيما إن كان لغرض يُعِينُهُ على الانتظار، كالانتقال من مكان
بارد إلى دافئ، أو من حارٍّ إلى بارد، أو ليستند إلى حائط ونحو ذلك. بل
إن قوله - عليه الصلاة والسلام -: «ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة»
يفيد هذا المعنى، والله أعلم^(٣).

وقد جعل الله تعالى انتظار الصلاة بعد الصلاة من أسباب محو
الذنوب وتطهير العبد من خطاياه؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ
قال: «أَلَا أدُلُّكُمْ عَلَى ما يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايا ويرفع به الدرجات؟» قالوا:
بلى يا رسول الله، قال: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكثْرَةُ الْخُطَا إِلَى
الْمَسَاجِدِ، وَانتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ»^(٤).

(١) «التمهيد» (٢٦/١٩، ٢٧). (٢) المصدر السابق (٤٣/١٩).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣٦/٢)، و«الفواكه العديدة» (١٠٢/١).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥١)، وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٥٥/١).

فالحديث بعمومه يفيد فضل انتظار الصلاة، والمبادرة بحضور المسجد. فإن الانتظار يشمل انتظار الوقت وانتظار الجماعة، كما يشمل انتظارها في المسجد بالحضور مبكراً، وانتظارها في البيت أو الشغل أو السوق ليبادر بالحضور، وذلك لتعلق فكره وقلبه بها، فهو دائم الحضور والمراقبة، غير مُلْتَهٍ عن أفضل العبادات البدنية بشيء^(١).

وتأمل كيف شبه النبي ﷺ هذه الأعمال الثلاثة بالرباط الذي هو الإقامة على جهاد العدو بالحرب وارتباط الخيل وإعدادها. مما يؤكد فضل هذه الأعمال وعظيم مكانتها عند الله تعالى.

وقد ورد - أيضاً - في فضل المبادرة إلى المسجد، التي من لوازمها تَوَطُّنُ المسجد، حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما تَوَطَّنَ رجلٌ مسلم المساجد للصلاة والذكر إلا تبشش الله تعالى إليه كما يتبشش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم»^(٢).

قال ابن الأثير: (البَشُّ: فرح الصديق بالصديق، واللفظ في المسألة والإقبال عليه)^(٣). وقد بَوَّبَ ابن خزيمة على هذا الحديث بقوله: (باب ذكر فرح الربِّ تعالى بمشي عبده إلى المسجد متوضياً)^(٤).

٣ - صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له :

قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

فهذه نعمة عظيمة أنعم الله بها على عباده الطائعين تستدعي منهم

(١) انظر: «دليل الفالحين» (٣٦٦/١).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٦٢/١)، والحاكم (٢١٣/١). وقال: (صحيح على شرط الشيخين)، وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٠٢/١). وروى الحديث ابن خزيمة بلفظ آخر مقارب (٣٧٤/٢).

(٣) «النهاية» (١٣٠/١). (٤) «صحيح ابن خزيمة» (٣٧٤/٢).

شكرها والإكثارَ من ذكر الله تعالى، الذي لطف بهم ورحمهم، وجعل ملائكته يستغفرون لهم. فكان ذلك سببًا في هدايتهم وإخراجهم من ظلمات الذنوب، والجهل إلى نور الإيمان، والتوفيق والعلم والعمل^(١)، والصلاة من الله تعالى: ثناؤه على عبده في المأل الأعلى، والصلاة من الملائكة: الدعاء والاستغفار^(٢).

إن الله تعالى قد كلف الملائكة بالدعاء للذي يؤمُّ المساجد للصلاة، ويجلس فيها منتظرًا الإقامة، أو يمكث في مصلاه بعد الصلاة، قائلين: اللهم اغفر له! اللهم ارحمه! كما تقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فانظر - أخي المسلم - إلى قَدْرِكَ عند الله تعالى إذا أطعته؛ أمرَ ملائكته المقربين بالدعاء لك والصلاة عليك، ما أعظمها من نعمة، وأكبرها من منحة!!

٤ - المشي إلى المسجد بسكينة:

إنَّ من فوائد التبكير لحضور الصلاة أنَّ المصلي يمشي إليها بسكينة ووقار، لسعة الوقت. أما الذي يأتي متأخرًا، فإنه يسرع، ولا يصل المسجد إلا وقد حَفَزَه النَّفْسُ، وهذا أمر ملحوظ. وسيأتي الكلام على هذا الأدب قريبًا إن شاء الله.

٥ - دخول المسجد داعيًا:

وهذه فائدة أخرى، فإن المبكر للصلاة يتمكّن من الإتيان بالدعاء المأثور عند دخول المسجد؛ لأنه لا يخاف فوت الصلاة، فيسرع ويخل بهذا الدعاء، وسأذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: «تفسير ابن سعد» (٤/١٥٨).

(٢) ذكر ذلك البخاري عن أبي العالية. انظر: «فتح الباري» (٨/٥٣٢).

٦ - تحصيل الصف الأول:

في الصف الأول فضل عظيم دلّت عليه الأحاديث الصحيحة، فهو على مثل صف الملائكة. والله تعالى وملائكته يصلون على الصفوف الأولى، وقد صلى النبي الكريم ﷺ على الصف الأول والثاني. وهذه الفضائل لا يظفر بها إلا من سارع لحضور الجماعة، وتقدم للصف الأول، كما سيأتي ذكره إن شاء الله.

٧ - تحصيل ميمنة الصف:

إن تحصيل ميمنة الصف والدُّنُو من الإمام لا يكون لمن جاء متأخرًا، فإن أردت فضيلة ميمنة الصف، فعليك بالمبادرة؛ لأن جهة يمين الإمام أشرف وأفضل من جهة يساره؛ ولهذا لما قام ابن عباس رضي الله عنهما عن يسار النبي ﷺ أخذ بيده حتى أقامه عن يمينه. وقد بَوَّب البخاري رحمه الله على حديث ابن عباس بقوله: «باب: ميمنة المسجد والإمام» قال ابن رجب رحمه الله: (ويستدل بذلك على أن جهة يمين الإمام للمأمومين الذين يقومون خلف الإمام أشرف وأفضل من جهة يساره)^(١).

ولقد كان الصحابة رضي الله عنهم يحبون أن يكونوا عن يمين رسول الله ﷺ إذا صلّوا؛ يقول البراء رضي الله عنه: كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه، يقبل علينا بوجهه، قال: فسمعتة يقول: «رَبِّ قني عذابك يوم تبعث أو تجمع عبادك»^(٢).

يقول العلامة محمد شمس الحق تعليقًا على حديث البراء رضي الله عنه: (لكون يمين الصف أفضل، ولكونه - عليه الصلاة والسلام - يقبل علينا

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٦/٢٩٤)، وابن حجر (٢/٢١٣).

(٢) أخرجه مسلم (٧٠٩)، واللفظ له. وأخرجه أبو داود (٣٢٢/٢)، والنسائي (٩٤/٢)، وابن ماجه (١٠٠٦) من دون الدعاء.

بوجهه عند السلام أولاً قبل أن يقبل على من يساره^(١).

٨ - الدعاء بين الأذان والإقامة :

من مواطن إجابة الدعاء: الدعاء بين الأذان والإقامة، وذلك - والله أعلم - لشرف الوقت. فعلى المسلم أن يبادر بالحضور إلى المسجد ويدعو بين الأذان والإقامة؛ لعلَّ الله أن يستجيب له؛ فإن من أُلهمَّ الدعاء فقد أريد له الإجابة، لأن الله تعالى يقول: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. وقد ورد عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُردُّ الدعاء بين الأذان والإقامة». وعند أحمد وابن خزيمة: «الدعاء بين الأذان والإقامة لا يُردُّ، فادعوا»^(٢).

ومثل هذا مُقيَّد بما إذا اجتمعت شروط الدعاء وآدابه، وما لم يكن دعاءً بائثم ولا قطيعة رحم، والله أعلم.

٩ - الصلاة قبل الإقامة :

عن عبد الله بن مُعَفَّل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(٣). وهذا الحديث دليل على استحباب النافلة بين الأذان والإقامة؛ لأن المراد بالأذانين: الأذان والإقامة؛ لأن الأذانَ إعلامٌ بحضور الوقت، والإقامة أذانٌ بفعل الصلاة.

(١) «عون المعبود» (٢/٣٢٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤١/٢٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٧)، وابن خزيمة (٦٧) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أنس، به. وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. وأخرجه أبو داود (٢٢٤/٢)، والترمذي (١/٦٢٤)، والنسائي (٦٨) وغيرهم من طريق زيد العمي، وإسناده ضعيف، وحسنه الترمذي، ولعل ذلك للطريق الذي قبله، وانظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (١/٣٦٤)، «منحة العلام» (٢/٣٠٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠١)، ومسلم (٨٣٨)، وانظر: «معالم السنن» للخطابي (٢/٨٣).

والصلاة قبل الإقامة قد تكون تحية المسجد، وقد تكون نفلاً مطلقاً أو مقيّداً. وعن عبد الله بن الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان»^(١).

إن الصلاة قبل الإقامة حمى للفريضة، وذريعة للمداومة عليها؛ لأن النوافل رياضة للنفس، يستدعي القيام بها أداء الفرض على أكمل وجه، فمن أدى النوافل استمر على الفرائض وكمّلها، ومن قصر في النوافل فهو عُرضة لأن يقصر في الواجب، وهذا ملحوظ، والتوفيق من الله^(٢).

١٠ - إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام:

من ثمار المبادرة إلى المسجد: إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، وفي ذلك ثواب عظيم، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى الله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق»^(٣).

قال الطيبي في شرح الحديث: (يؤمنه في الدنيا أن يعمل عمل المنافق، ويوفقه لعمل أهل الإخلاص، وفي الآخرة يؤمنه مما يُعذب به المنافق، أو يشهد له أنه غير منافق، فإن المنافقين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، وحال هذا بخلافهم)^(٤).

قال النووي: (يستحب المحافظة على إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام، بأن يتقدم إلى المسجد قبل وقت الإقامة...) ثم قال: (واختلف

(١) أخرجه الدارقطني (١/٢٦٧)، وابن حبان (٦/٢٠٨ - ٢٠٩)، وانظر: «الصحيحة» (٢٣٢)، ويشهد له حديث: «بين كل أذانين صلاة».

(٢) انظر: «الموافقات» للشاطبي (١/١٥١)؛ و«أصول الفقه» لأبي زهرة (ص ٣٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤١) مرفوعاً وموقوفاً، ورجح الموقوف، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١/٧٧).

(٤) «شرح الطيبي» (٣/٧٤).

أصحابنا فيما يُدركُ به فضيلةُ تكبيرة الإحرام على خمسة أوجه: أصحابها: بأن يحضر تكبير الإمام، ويشتغل عقبها بعقد صلاته من غير وسوسة ظاهرة، فإنَّ أَّخَرَ لم يدركها... (١).

ومما يدل على عِظَم شأن تكبيرة الإحرام أنَّ من أهل العلم من قال: إذا أقيمت الصلاة وهو في نافلة قطعها، ليدرك الفريضة من أولها. وسيأتي - إن شاء الله تعالى - الكلام على هذه المسألة.

١١ - التأمين مع الإمام:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿عَيَّرَ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّ مِنْ وَافِقِ قَوْلِهِ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ خطبنا، فبينَ لَنَا سُنَّتَنَا، وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيُؤْمِكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: ﴿عَيَّرَ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، يُجِبْكُمْ اللَّهُ» (٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا؛ فَإِنَّهُ مِنْ وَافِقِ تَأْمِينِهِ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٤).

إن في التأمين وراء الإمام ثواباً عظيماً وخيراً كثيراً لا يحصل لمن صلى منفرداً.

فأولاً: أن الملائكة تؤمن مع المصلين. والمراد بهم - والله أعلم -

(١) «المجموع» (٢٠٦/٤)، و«شرح النووي على مسلم» (٣٦٣/٤)، و«فتح الباري» (١٧٩/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٩)، ومسلم (٤١٠).

(٣) هذا جزء من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه مسلم (٤٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠).

من أَذِنَ لَهُم بالتأمين مع الإمام، لا جميع الملائكة، فيما يظهر^(١).

وثانياً: أن من وافق تأمينه تأمين الملائكة وصادفه في الزمن غفر له ما سبق من الذنوب.

وثالثاً: أن الله تعالى يستجيب دعاءهم.

وهذه الأمور الثلاثة تدل على فضل التأمين والاهتمام به. وهذا إنما يكون بالتقدم إلى المسجد وحضور تأمين الإمام، وانظر إلى هذا القول اليسير الذي لا كلفة فيه، كيف ترتبت عليه هذه الفضائل، وأهمها مغفرة الذنوب واستجابة الدعاء؟! وهذا فضل من الله ونعمة^(٢).

وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين»^(٣).

وظاهر قوله في الحديث المتقدم: «إذا آمَنَ الإمام فأمنوا» أن تأمين المأموم يتأخر عن تأمين الإمام؛ لأنه رُتِبَ عليه بالفاء، لكن حديث: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين» يدل على اقتران تأمين المأموم بتأمين الإمام، ليقارن تأمين الملائكة في السماء، وذلك لأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه، فلذلك لا يتأخر عنه، ويكون معنى قوله: «إذا آمَنَ الإمام فأمنوا»؛ **أي:** إذا شرع في التأمين، وهذا قول الجمهور. ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين؛ فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة؛ غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٤). فعَلَّلَ باقتران تأمين الإمام والملائكة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/٢٦٥). (٢) المصدر السابق (٢/٢٦٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١/٢٧٨) بإسناد صحيح، كما في «الزوائد» للبوصيري (١/١٧٦)، وأخرجه ابن خزيمة (١/٢٨٨).

(٤) أخرجه النسائي (٢/١٤٤)، وأحمد (١٣/٩٥) وإسناده صحيح.

ولذا قال العلماء: لا تستحب للمأموم مقارنة إمامه في شيء غير التأمين، والله أعلم^(١).

١٢ - الصلاة بخشوع:

اعلم أن الله تعالى أثنى في كتابه العظيم على الخاشعين في صلاتهم. ووعدهم أجراً عظيماً، فقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝٤ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوحِهِمْ خَفِضُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝٧ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝١٠ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۝﴾ [المؤمنون: ١ - ١١].

ولقد بين النبي ﷺ أثر الخشوع في الصلاة وحضور القلب فيها؛ فقال - عليه الصلاة والسلام -: في بيان فضل الوضوء وثوابه: «فإن هو قام، وصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجّده بالذي هو أهله، وفرغ قلبه لله، إلا انصرف من خطيئته كهيتته يوم ولدته أمه»^(٢).

وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشرُ صلاته، تُسَعُّها، تُمْنُها، سُبْعُها، سُدُسُها، خُمُسُها، رُبْعُها، ثُلُثُها، نصفُها»^(٣).

وإن هذا وغيره يحملُ المسلم على أن يخشع في صلاته ويقبل على الله تعالى، محاولاً - قدر استطاعته - التجرد عن كل ما يشغله ويحول

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٧/٩١)، ولا بن حجر (٢/٢٦٢).

(٢) هذا جزء من حديث طويل، أخرجه مسلم عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه (٨٣٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٧٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (١/٣١٦)، وأحمد (١٨٩/٣١) وسنده حسن «صحيح الجامع» (٢/٦٥).

بينه وبين الخشوع. يقول ابن كثير رحمته الله: (...). والخشوع في الصلاة إنما يحصل لمن فرغ قلبه لها، واشتغل بها عما عداها، وآثرها على غيرها، وحينئذ تكون راحة له وقرة عين، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «حُبَّ إِلَيَّ الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ...»^(١).

إن المبادرة لحضور المسجد والانقطاع عن مشاغل الدنيا ومتاعبها في تلك اللحظات من أهم أسباب الخشوع في الصلاة وإقبال المصلي على ربه؛ فإن المصلي كلما طال لبثه في المسجد واشتغل بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء قبل إقامة الفريضة حضر قلبه، وسكنت جوارحه، ووجد نشاطاً وراحةً ورَوْحاً، فهو يقول: أصلي فأستريح بصلاتي، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا بلال أرحنا بالصلاة»^(٢).

وإنك لترى علامات الهدوء والطمأنينة باديةً على وجوه المبادرين، حتى إنهم آخروا أهل المسجد خروجاً في الغالب، وهم أولهم دخولاً، وانظر إلى حال المتأخرين الذين تفوتهم الصلاة أو بعضها، فهم أسرع الناس خروجاً، مما يدل على أن للمبادرة والبقاء في المسجد لانقضاء الفريضة أثراً كبيراً.

وبعد.. فهذه نبذة لا بأس بها في فضائل المبادرة لحضور الصلاة، لعلك بعد قراءتها أو سماعها تشمر مع المشمرين، راغباً إلى الله تعالى أن يحقق لك هذه الفضائل، ويمنحك هذه الفوائد، فتكون من المفلحين.



(١) «تفسير ابن كثير» (٤٥٦/٥)، والحديث أخرجه النسائي (٦١/٧ - ٦٢)، وأحمد (٣٠٥/١٩) من حديث أنس رضي الله عنه، وقد جَوَّد إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣٠/٢)، وحسنه الحافظ في «التلخيص» (١٣٤/٣).

(٢) راجع: «الوابل الصيب» لابن القيم (ص ٢٥، ٢٦). والحديث أخرجه أبو داود (٤٩٨٥)، وأحمد (١٧٨/٣٨) وهو حديث صحيح، لكن في سنده اختلاف. انظر: «العلل» للدارقطني (١٢٠/٤).

الحكم الثالث

الدعاء عند الخروج إلى الصلاة

ذكر الفقهاء - رحمهم الله - استحباب الدعاء عند الخروج إلى الصلاة^(١)، ويذكرون من ذلك ما ورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رقدت عند رسول الله ﷺ فاستيقظ فتسوّك، وتوضأ، وهو يقول: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. فقرأ هؤلاء الآيات حتى ختم السورة، ثم قام فصلى ركعتين، فأطال فيهما القيام والركوع والسجود، ثم انصرف، فنام حتى نفخ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات، ست ركعات، كل ذلك يستاك ويتوضأ، ويقرأ هؤلاء الآيات، ثم أوتر بثلاث، فأذن المؤذن، فخرج إلى الصلاة وهو يقول: «اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي لساني نوراً، واجعل في سمعي نوراً، واجعل في بصري نوراً، واجعل من خلفي نوراً، ومن أمامي نوراً، واجعل من فوقي نوراً، ومن تحتي نوراً، اللهم أعطني نوراً...»^(٢).

واعلم - أخي المسلم - أن هذا الدعاء ورد عن النبي ﷺ في مواطن

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣)، (١٩١)، وأصله في البخاري (٦٣١٦)، بدون قوله: «فخرج إلى الصلاة وهو يقول...» والظاهر أنها معلولة، وقد أعرض عنها البخاري، والحديث رواه مسلم من طريق محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أورده بعد روايات كريب مولى عبد الله بن عباس، عن عبد الله بن عباس... وقد بوب عليه البخاري: «باب الدعاء إذا انتبه من الليل»، والنسائي (٢١٨/٢): «باب الدعاء في السجود»، وانظر: «شرح النووي على مسلم» (٢٩٥/٦)، و«فتح الباري» (١١٦/١١)، و«تحفة الأحوذ» (٣٦٧/٩)، وقد ذكره ابن المنذر في «الأوسط» (٦٨/٣) والشيخ محمد بن محمد بن عبد الوهاب في «آداب المشي إلى الصلاة» (ص ٤)، وانظر: «الأذكار» للنووي (ص ٣١)، «صفة صلاة النبي ﷺ» للطريفي (ص ٢٨).

(٢) انظر: «مختصر الإفادات» لابن بلبان (ص ٨٢)، «المغني» (١١٧/٢).

أخرى غير وقت الخروج إلى المسجد، فقد ورد في بعض الروايات عند مسلم: (فجعل يقول في صلاته، أو في سجوده)، وعند البخاري في الدعوات: (فصلى ولم يتوضأ، وكان يقول في دعائه)، وعند الترمذي: (سمعت رسول الله ﷺ حين فرغ من صلاته...) الحديث، وفيه زيادات..

فمن أهل العلم من قال: إن هذه الروايات كلها ثابتة، وطريق الجمع بينها أن يدعو المسلم بهذا الدعاء في هذه المواضع كلها، كما أفاد ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ وغيره^(١).

وهذه قاعدة في كل عبادة تَرُدُّ على وجوه متنوعة ثابتة، كأدعية الاستفتاح، وصِيغِ التشهد، وأدعية الرفع من الركوع، وغير ذلك، فالأفضل أن يفعل هذا تارة، ويفعل هذا تارة؛ ليكون عاملاً بالسنة. وإن كان بعض الأنواع أرجح وأفضل^(٢).

وهذا الدعاء من الأدعية الجامعة التي ينبغي الحرص عليها في السجود، أو في الانتباه من الليل، فينبغي حفظه والاعتناء به؛ فإنه دعاء عظيم؛ لأنه دعاء بالعلم والهداية، والمسلم إذا اجتمع له نور الفطرة ونور الإيمان ونور العلم حاز الخير كله، وليس كلُّ أحد يصلح لذلك. قال تعالى: ﴿... يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ...﴾ [النور: ٣٥].

قال النووي: (قال العلماء: سأل النور في أعضائه وجهاته، والمراد به: بيان الحق وضيائه والهداية إليه، فسأل النور في جميع أعضائه وجسمه وتصرفاته وتقلباته وحالاته وجملته في جهاته الست حتى لا يزيغ شيء منها عنه)^(٣).

وقد ذكر النووي أن المصلي إذا خرج من بيته يضم هذا الدعاء إلى الأدعية الواردة فيما يقول من خرج من بيته إلى أي موضع^(٤).

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (١/٢٦٦)، «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (١٣/٣٦٤).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ» (٢٢/٣٣٥).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٦/٢٩١). (٤) «الأذكار» (ص ٣١).

ومن ذلك ما رواه الشعبي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ما خرج النبي ﷺ من بيتي قط إلا رفع طرفه إلى السماء فقال: «اللهم إني أعوذ بك أن أضلَّ أو أضلَّ، أو أزلَّ أو أزلَّ، أو أظلمَ أو أظلمَ، أو أجهلَ أو يُجهلَ عليَّ» ^(١).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا خرج الرجل من بيته، فقال: باسم الله، توكلت على الله، لا حول ولا قوة إلا بالله». قال: «يقال حينئذٍ: هُديت وكُفيت ووُقيت. فتتنحَّى له الشياطين. فيقول شيطان آخر: كيف لك برجل قد هُدي وكُفي ووُقي؟» ^(٢).



(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٤)، والترمذي (٣٤٢٣)، والنسائي (٢٦٨/٨)، وابن ماجه (٣٨٨٤). وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح) وأعل بالانقطاع؛ لأن الشعبي لم يسمع من أم سلمة رضي الله عنها، على ما قاله علي بن المديني. ومن بعده الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١١١) مخالفًا ما ذكره فيما بعد في «المستدرک» (٥١٩/١) وقد سكت المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/١٤) عن روايته عنها. قال الحافظ ابن حجر: (فعلٌ من صححه سهَّل الأمر فيه؛ لكونه من الفضائل...). انظر: «نتائج الأفكار» (١٦٠/١ - ١٦١) على أن ابن رجب نقل عن علي بن المديني تقوية مراسيل الشعبي، وقال العجلي: (مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحًا). انظر: «شرح علل الترمذي»، وانظر: «علل الدارقطني» (٢٢١/١٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٥)، والترمذي (٣٤٢٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٩)، من طريق ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس رضي الله عنه. وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) وفي «تحفة الأشراف» (٨٤/١ - ٨٥): (حسن غريب...). وأعل بالانقطاع؛ لأن ابن جريج لم يسمعه من إسحاق، نصَّ على هذا البخاري كما في «العلل الكبير» (٩١٠/٢ - ٩١١)، والدارقطني كما في «علله» (١٢/١٢ - ١٣) لكن قد يقال فيه ما تقدم من قول الحافظ: إن من صححه سهَّل الأمر؛ لكونه من الفضائل. والله تعالى أعلم.

الحكم الرابع

الذهاب إلى المسجد ماشياً

اعلم أنه قد ورد الأجر العظيم في المشي إلى المسجد، وأن أعظم المصلين أجراً أبعدهم منزلاً. وقد نصّ فقهاؤنا - رحمهم الله - على أنه يُسنُّ مقارنة الخطأ، وعدم العجلة في الذهاب إلى المسجد؛ لتكثر حسنات الماشي إليه، استناداً إلى النصوص الشرعية الدالة على فضل كثرة الخطا إلى المساجد.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟». قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط»^(١).

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها مشى فأبعدهم، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلّيها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلّيها ثم ينام»^(٢).

فهذا الحديث وما قبله دليل على فضل المنزل البعيد عن المسجد؛ لحصول كثرة الخطا الذي من ثمرته حصول الثواب، وكثرتها تكون ببعد الدار، كما تكون بكثرة التردد إلى المسجد.

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: كان رجل لا أعلم رجلاً أبعد من المسجد منه، وكان لا تخطئه صلاة، ف قيل له أو قلت له: لو اشتريت حماراً تركبه في الظلّماء وفي الرّمضاء، قال: ما يسرّني أن منزلي إلى

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٣).

جنب المسجد، إني أريد أن يكتب ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي. فقال رسول الله ﷺ: «قد جمع الله لك ذلك كله» (١).

فانظر - أخي المسلم - إلى هذا الثواب العظيم من الرب الكريم، حيث دلّ الحديث على إثبات الأجر في الخطأ في الرجوع من الصلاة، كما في الذهاب إليها، ولهذا أثر هذا الصحابي رضي الله عنه المشي على قدميه مع بُعد داره عن المسجد.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تطهّر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله، كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة والأخرى ترفع حسنة» (٢).

فهذه الأحاديث وغيرها فيها حث للمسلم على أن يجتهد في إتيان المسجد ماشياً لا راكباً، ولو كانت داره بعيدة، ما لم تكن مشقة أو عذر ككبر ونحوه، وألا يعود نفسه ركوب السيارة، إذا كان المسجد تصله القدم بلا مشقة.

ومع هذه الفضائل العظيمة في المشي إلى المسجد من مخو الخطايا، ورفع الدرجات، والأجر العظيم؛ فإن هناك فوائد أخرى عظيمة تعود على البدن:

- إن المشي إلى المسجد هو رياضة بحد ذاته، وفوائده لا تحصى؛ لأن الجسم كله يتحرك ويعمل في المشي، وله أثر كبير في تعزيز مناعة الجسم وتقويته وتنشيطه بإذن الله تعالى؛ ليكون أهلاً لمقاومة الأمراض وأكثر العلل والآفات.

- إن السعي إلى بيوت الله تعالى كل يوم في أوقات معلومة متفرقة يكفي لتمارين العضلات وتنشيط الأوصال وتحسين حالة الجسم العامة، كما أن المشي إلى المساجد ينفع في الوقاية من الأمراض التي سببها

(١) أخرجه مسلم (٦٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٦٦٣).

الخمول وكثرة الجلوس وعلى رأسها السمن؛ لأن المشي يعمل على إذابة الشحوم والدهون. كما أن المشي علاج لأمراض القلب؛ حيث إنه يعطي القلب - بإذن الله - القدرة على العمل وتحمل الجهود، حيث تكون الدورة الدموية أكثر انتظاماً.

- كما أن المشي إلى المسجد علاجٌ للتعب الذهني والتفكير الطويل؛ إذ أنه يعيد العقل إلى حالته الطبيعية، ويساعد على الاسترخاء العصبي والعضلي.

وبالجملة، ففي المشي إلى بيوت الله تعالى من الفوائد الصحية الشيء الكثير مما أبان عنه الطب الحديث، وهي فوائد عاجلة ينعم الله تعالى بها على عبده المؤمن في الدنيا حيث لبّى النداء وأجاب داعي الله. وهناك الأجر العظيم والنور التام في الدار الآخرة إن شاء الله (١).



(١) راجع كتاب «الصلاة والرياضة والبدن» تأليف: عدنان الطرشة (ص ٨٢) وما بعدها، وكتاب «في الصلاة صحة ووقاية» للدكتور: فارس علوان (ص ١٥٩، ٢٤٦).

الحكم الخامس

المشي بسكينة ووقار

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سمعتم الإقامة، فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»^(١).

وعنه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ثُوبَ للصلاة، فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمدُ إلى الصلاة، فهو في صلاة»^(٢).

وعنه أيضًا رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا ثُوبَ بالصلاة، فلا يسعى إليها أحدكم، ولكن ليَمْشِ وعليه السكينة والوقار، فصلَّ ما أدركت، واقض ما سبقك»^(٣).

إن هذه النصوص تبين أدب الحضور لأداء الصلاة، وأن المصلي يمشي إليها بسكينة ووقار. والسكينة هي: التأني في الحركات واجتناب العبث، والوقار: غرض البصر، وخفض الصوت، وعدم الالتفات. ولا ريب أن المسلم إذا حضر المسجد بهذه الصفة، فقد حاز ثلاث فوائد:

الأولى: الراحة والطمأنينة؛ لأنه إذا أسرع ودخل الصلاة على هذه الحال، فإنه يثور نفسه، فلا يحصل له تمام الخشوع في القراءة وغيرها، وهذا ملحوظ، بخلاف ما إذا دخلها وهو ساكن مرتاح، فإنه إلى الخشوع والخضوع أقرب.

(١) أخرجه البخاري (٦٣٥)، ومسلم (٦٠٣) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه مسلم (٦٠٢)، (١٥١). (٣) أخرجه مسلم (٦٠٢)، (١٥٤).

الثانية: امتثال قوله ﷺ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ»؛ أي: إنه في حكم المصلي، فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماده، واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه.

الثالثة: كثرة الخطأ إلى المسجد، وهذا لا يتأتى مع السرعة. وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث، كقوله ﷺ: «إِنْ لَكُمْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةٌ»^(١).

وعن سعيد بن المسيّب قال: حضر رجلاً من الأنصار الموت، فقال: «إِنِّي مَحْدُثُكُمْ حَدِيثًا مَا أُحَدِّثُكُمْوهُ إِلَّا احْتِسَابًا؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ الْيَمَنَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ ﷻ لَهُ حَسَنَةً، وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيَسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ ﷻ عَنْهُ سَيِّئَةً، فَلْيُقَرِّبْ أَحَدُكُمْ أَوْ لِيُبْعِدْ. فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غُفِرَ لَهُ، فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ صَلَّى مَا أَدْرَكَ وَأَتَمَّ مَا بَقِيَ كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ، كَانَ كَذَلِكَ»^(٢).

فعلى المصلي أن يخرج إلى صلاته بسكينة ووقار، وأن يجتنب العبث في طريقه إلى المسجد، فلا يتكلم بكلام قبيح؛ لأنه في هذا الموضع أقبح. ولا ينظر إلى ما لا يحل له، ولا يتعاطى ما يكره، فكل ذلك يتعين اجتنابه، وهو في هذا الموضع أهم. قال الإمام الشافعي: (أَحَبُّ لَهُ فِي الْعَمَدِ لَهَا مِنَ الْوَقَارِ مِثْلُ مَا أَحَبُّ لَهُ فِيهَا)^(٣) وقال شيخ

(١) أخرجه مسلم بتمامه (٦٦٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٦٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١١٢/١)، ولأوله شاهد من حديث أبي هريرة رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٧)، ومسلم (٦٦١)، (٢٧٢)، ولآخره شاهد عند أبي داود (٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وانظر: «تحفة الأشراف» (١٥٧/١١).

(٣) «معرفة السنن والآثار» (٥١٦/٢).

الإسلام ابن تيمية: (فإذا كان النبي ﷺ قد أمر بالسكينة حال الذهاب إلى الصلاة، ونهى عن السعي الذي هو إسراع في ذلك، لكونه سبباً للصلاة، فالصلاة أحق أن يؤمر فيها بالسكينة، ويُنهى فيها عن الاستعجال)^(١).

واعلم أن هذه الأحاديث التي فيها الأمر بالمشي إلى الصلاة، والنهي عن الإسراع عامّة في جميع الأحوال، لا فرق بين أن يخاف فوات تكبيرة الإحرام، أو فوات ركعة، أو فوات الجماعة بالكليّة، أو لا يخاف شيئاً من ذلك. كما أنه لا فرق بين الجمعة وغيرها، وهذا هو قول الأكثرين من أهل العلم؛ لأن النصوص عامة لم تستثن حالة واحدة، ولا يجوز لأحد أن يخصّص نصّاً إلا بدليل، بل قد ورد ما يدل على العموم، وهو ما جاء عن قتادة عن أبيه، قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ إذ سمع جلبة رجال. فلما صلى قال: «ما شأنكم؟» قالوا: استعجلنا إلى الصلاة. قال: «فلا تفعلوا، إذا أتيتُم الصلاة، فعليكم بالسكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»^(٢).

فهذا حديث عامٌّ غير مُخصّص بسماع الإقامة، وهو دالٌّ على العموم في جميع الأحوال، وفي جميع الصلوات، كما تقدم.

وقد أجمع العلماء على استحباب المشي بالسكينة إلى الصلاة، وترك الإسراع والهرولة في المشي، لكن إن خشي فوات التكبيرة الأولى، أو الركعة، فهل يسرع؟ في هذا قولان:

الأول: أن له أن يسرع قليلاً لإدراكها، وهذا مروي عن ابن مسعود، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وبه قال من التابعين الأسود بن يزيد، وسعيد بن جبير، وعبد الرحمن بن يزيد، ورخص فيه مالك، وقال أحمد: لا بأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة الأولى أن يسرع شيئاً، ما لم يكن عجلة تقبح.

(١) «القواعد النورانية» (ص ٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٥)، ومسلم (٦٠٣).

والقول الثاني: أنه لا يسرع مطلقاً، وهذا مروى عن أبي ذر، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وأبي هريرة رضي الله عنه، وحكاه ابن عبد البر عن جمهور العلماء، ونقله ابن منصور وغيره عن أحمد، وقال: العمل على حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واختار هذا ابن المنذر ^(١).

إن أكثر الداخلين إلى المساجد يخلون بهذا الأدب، فتراهم إذا ركع الإمام يسرعون، فيشوشون على أنفسهم بالعجلة وعدم التأني، وعلى غيرهم من المصلين بأصوات أحذيتهم وحركات أرجلهم، وإعلامهم الإمام بدخولهم لينتظرهم، وهذا مخالف للهدي النبوي: «فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»، ولا يعدُّ المشي بهدوء استهانةً بالصلاة كما يفهمه بعض الناس، بل هذا عينُ الاهتمام بالصلاة، فإنَّ الإنسان في صلاة منذ خروجه من منزله للصلاة.

فإن قال قائل: وما معنى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ...﴾ [الجمعة: ٩] مع حديث: «فلا تأتوها وأنتم تسعون»؟.

فالجواب - والله أعلم - أن المراد بالسعي المنهي عنه في الحديث: الإسراعُ والعدوُّ، بدليل مقابلة السعي بالمشي في قوله: «وأتوها وأنتم تمشون»، فيكون الحديث نهياً عن الإسراع.

وأما السعي في الآية الكريمة، فهو: المضِيُّ والذهَابُ. يقال: سَعَيْتَ فِي كَذَا أَوْ إِلَىٰ كَذَا: إِذَا ذَهَبْتَ إِلَيْهِ وَعَمَلْتَ فِيهِ. قال البخاري - رحمه الله تعالى - في «صحيحه» في «كتاب الجمعة»: (باب المشي إلى الجمعة. وقول الله جل ذكره: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، ومن قال:

(١) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (٢/٢٨٧ - ٢٩٠)، «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/٣٥٧)، «الأوسط» (٤/١٤٦)، «التمهيد» (٢٠/٢٣٣)، «فتح الباري» لابن رجب (٣/٤٣٢)، «شرح العمدة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٥٩٦).

السعي: العمل والذهاب؛ لقول الله تعالى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون» وتقدم بلفظ آخر. وإيراد البخاري حديث أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الباب بعد الآية يشعر بأنه يرى أنه لا فرق بين الجمعة وغيرها، كما ذكره الحافظ ^(١).

وعلى هذا يكون المراد بالسعي في الآية - والله أعلم - هو المضي إلى الجمعة والذهاب إليها، مع الجد والمبادرة، ومراعاة ما جاء في السنة من السكينة والوقار، قال الراغب الأصفهاني: (السعي: المشي السريع. وهو دون العدو، ويستعمل للجد في الأمر خيراً كان أو شراً، قال تعالى: ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩] وأكثر ما يستعمل في الأفعال المحمودة...) ^(٢).

ولا يعارض ما قرناه لك ما ورد في حديث أبي بكرة رضي الله عنه في شأن الكسوف، قال: (خَسَفَتِ الشَّمْسُ ونحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام يَجْرُ ثوبه مستعجلاً حتى أتى المسجد)، فإن سبب ذلك فزعه صلى الله عليه وسلم، كما دلَّ عليه حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: (خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم فزِعاً يخشى أن تكون الساعة...) ^(٣). فتكون هذه السرعة لصلاة الكسوف من الأحوال العارضة؛ لوجود المقتضي لها وهو الفزع، والله أعلم.



(١) «فتح الباري» (٢/٣٩٠).

(٢) المفردات في «غريب القرآن» (ص ٢٣٣)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٥٩)، وحاشية السندي على النسائي (٢/١١٤)، و«التبيان» لابن القيم (ص ٦، ٧).

(٣) حديث أبي بكرة أخرجه البخاري (٩٩٣)، وحديث أبي موسى أخرجه البخاري (١٠١٠)، ومسلم (٩١٢).

الحكم السادس

لا يشبَّكُ بين أصابعه

وهذا من الآداب التي نصَّ عليها الفقهاء حال الذهاب إلى المسجد واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد، كان في صلاة حتى يرجع، فلا يفعل هكذا» وشبَّك بين أصابعه ^(١).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه - المتقدم - : «.. فإن أحدكم إذا كان يعمدُ إلى الصلاة، فهو في صلاة» ^(٢).

فهذا وما قبله استدل به الفقهاء على النهي عن تشبيك الأصابع حال المشي إلى المسجد للصلاة؛ لأن هذا العامد إلى المسجد في حكم المصلي. قال الخطابي رضي الله عنه: (تشبيك اليد هو: إدخال الأصابع بعضها في بعض، والاشتباك بهما، وقد يفعله بعض الناس عبثاً، وبعضهم ليفرق أصابعه عندما يجده من التمدد فيها، وربما قعد الإنسان، فشَبَّك بين أصابعه واحتبى يديه، يريد به الاستراحة، وربما استجلب به النوم، فيكون ذلك سبباً لانتقاض طهره، فقليل لمن تطهَّرَ وخرج متوجّهاً إلى الصلاة: لا تشبَّك بين أصابعك؛ لأن جميع ما ذكرناه من هذه الوجوه على اختلافها لا يلائم شيء منها الصلاة، ولا يشاكل حال المصلي) ^(٣).

وقد ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ذي اليدين في موضوع

(١) أخرجه الدارمي (٢٦٧/١)، والحاكم (٢٠٦/١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وسكت عنه الذهبي. قال الألباني بعد نقله موافقة الذهبي: (وهو كما قالوا): «الإرواء» (١٠٢/٢).

(٢) تقدم في (ص ٦٥).

(٣) «معالم السنن» (٢٩٥/١).

سجود السهو بلفظ: (فقام إلى خشبة معروضة في المسجد، فاتكأ عليها، كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبك بين أصابعه...) (١).

وقد ترجم البخاري في «صحيحه» على هذا الحديث وغيره بقوله: «باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره» قال ابن جماعة: (لعل مراده جوازه مطلقاً؛ لأنه إذا جاز فعله في المسجد، ففي غيره أولى بالجواز) (٢). وقد يكون غرض البخاري الرد على من قال بكراهة تشبيك الأصابع، وبيان أن النهي عن ذلك لم يثبت فيه حديث، ولذا فقد رد التشبيك عن جماعة من السلف.

وقال بعض العلماء: إنه لا منافاة بين أحاديث النهي وأحاديث الجواز؛ لأن هذا التشبيك وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه، فهو في حكم المنصرف عن الصلاة، ويكون النهي خاصاً بالمصلي؛ لأن ذلك من العبث وعدم الخشوع، أو بمن قصد المسجد، كما تقدم (٣).

ومما يحسن التنبيه عليه أن من المصلين من يعبث بأصابعه يفرقها بغمز مفاصلها حتى تُصَوَّت - كما قال الخطابي - وهذا عبث لا يليق بالمصلي، وهو دليل على عدم الخشوع؛ إذ لو خشع القلب لخشعت الجوارح وسكنت.

وعن شعبة مولى ابن عباس، قال: صليت إلى جنب ابن عباس، فَفَقَعْتُ أَصَابِعِي، فلما قضيت الصلاة قال: لا أُمَّ لك! تفقّع أصابعك وأنت في الصلاة! (٤).

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣).

(٢) «تراجم البخاري» لابن جماعة (ص ١٢٩).

(٣) راجع: «فتح الباري» (١/٥٦٦)، وانظر: «غذاء الألباب» (٢/٣١٩).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٢/٣٤٤). قال في «إرواء الغليل» (٢/٩٩): سنده حسن. وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٢/٤٦٥).

الحكم السابع

في حضور الصبيان المساجد

الصبيان: جمع صبي، وهو في اللغة: من حين يولد إلى أن يفطم. أما الفقهاء، فيقولون: الصبي من دون البلوغ^(١)، وهذا هو المراد بموضوعنا هنا، ويؤيد ذلك الحديث الآتي: «مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين». فسماه صبيًا وقد جاوز السابعة.

فإن كان مميزًا وهو من بلغ سبع سنين، فإنَّ وليَّه يُحضره إلى المسجد؛ لأنه مأمور بأمره بالصلاة إذا بلغ هذه السن. لما ورد عن سبرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين. وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها»^(٢).

وقد دلَّ هذا الحديث على مسألتين:

الأولى: أن ولي الصبي من أب أو جد أو أخ أو وصي أو غيرهم مأمور من قبل الشرع بأن يأمر الصغير بالصلاة: ذكرًا كان أم أنثى، وتعليمه ما تتوقف عليه صحة الصلاة من الشروط والأركان، وذلك إذا أكمل سبع سنين؛ لأن التمييز يحصل بعدها غالبًا.

وكثير من الأولياء قد تساهل في هذا الأمر العظيم، ولا سيما مع البنات. وهذا الأمر للصغير، وإن كان أمر تدريب لا أمر إيجاب، لكن له فوائد عظيمة، والشارع الحكيم لا يأمر إلا بما فيه مصلحة.

(١) «اللسان» (٤٥٠/١٤)، «الدر النقي» لابن عبد الهادي (١٧٠/١)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص ٣١١)، «فتح الباري» (٣٤٦/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٤)، والترمذي (٤٠٧) وقال: (حديث حسن صحيح)، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند أبي داود (٤٩٥).

المسألة الثانية: أن الحديث يدل على الإذن للصبيان بدخول المساجد؛ لأنها أماكن أداء الصلاة. وعلى ولي الصغير إذا كان مميزاً أن يُعوّده الذهاب إلى المسجد وحضور الجماعة، فيأخذه معه ويجعله يصلي بجانبه، لينشأ على حب العبادة والتعلق بالمسجد، فيسهل عليه الأمر بعد البلوغ، وعلى وليه أن يلاحظ لباسه بحيث يكون ساتراً لعورته وفخذه، ويجنبه لباس البنطال الذي نشأ عليه كثير من الصغار؛ لأن لبسه في الصلاة فيه محاذير عديدة. وأما إذا كان الصبي غير مميز، فقد ورد في نصوص الشريعة ما يدل على جواز دخوله المسجد، وهي نصوص صحيحة صريحة، رواها عدد من الصحابة رضي الله عنهم بألفاظ متعددة...

ومن ذلك ما روى أبو قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها. وفي لفظ: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس، وأمامة بنت أبي العاص... على عاتقه...) (١).

فهذا الحديث دل على مسألتين:

الأولى: جواز إحضار الصبي إلى المسجد وإن كان صغيراً، لما ورد في بعض الروايات: (بينما نحن في المسجد جلوساً خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل أمامة... وهي صبية...) (٢)؛ وجواز حمله في الصلاة ولو كانت فريضة؛ لقوله: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس...) الحديث. **الثانية:** أن ثياب الأطفال وأبدانهم طاهرة ما لم تعلم نجاستها (٣)،

- (١) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٢)، والرواية المذكورة له. وقوله: (ولأبي العاص...) معطوف على (زينب) والتقدير: بنت لزينب ولأبي العاص.
- (٢) أخرجه أبو داود (٩١٨) وإسناده صحيح.
- (٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤٣١/١)، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١٥٦/٣).

وعليه فلا يجوز منعهم من المساجد لمجرد احتمال تنجيسهم لها .
ومن الأدلة - أيضًا - ما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت: أَعْتَمَ رسول الله ﷺ في العشاء حتى ناداه عمر: قد نام النساء والصبيان . . الحديث ^(١) . فدل هذا الحديث على مسألتين:

الأولى: جواز دخول الصبيان المساجد، وحضورهم الصلوات، وهو صريح في أن ذلك وقت صلاة العشاء في ظلمة الليل . وقد بَوَّب البخاري رحمته الله على هذا الحديث بقوله: (باب وضوء الصبيان . . - إلى قوله: - وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم)، وهذا يدل على أن البخاري فهم أن هؤلاء الصبيان كانوا حضورًا في المسجد، وهذا هو الظاهر . خلافًا لمن قال: إن المراد: ناموا في البيوت؛ لأن عمر رضي الله عنه نبه النبي ﷺ إلى أنهم ناموا، ولو كان ذلك النوم في البيوت لكان طبيعيًا ولا حاجة للتنبيه إليه ^(٢) .

وإنما خصهم بذلك؛ لأنهم مَظَنَّةٌ قلة الصبر عن النوم، ومحل الشفقة والرحمة، بخلاف الرجال ^(٣) .

المسألة الثانية: أن لفظ «الصبيان» في الحديث جمعٌ معرّفٌ باللام، فيعمُّ كلَّ صبي صغيرًا كان أو كبيرًا .

وأما منع الصبيان من دخول المساجد بحجة التشويش على المصلين بما يحدث منهم من بكاء أو صراخ أو لعب، فهذا مردود؛ لأن الصبي إذا كان مميزًا أمكن تأديبه وتعليمه السلوك الطيب والأخلاق الحميدة، لا سيما

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦)، ومسلم (٦٣٨) وقوله: (أعتم)؛ أي: دخل في العتمة مثل: أصبح، دخل في الصباح . والمعنى: أحر صلاة العشاء إلى العتمة، وهي: ثلث الليل بعد مغيب الشفق، ومثل حديث عائشة حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري (٧٢٣٩)، ومسلم (٦٤٢) .

(٢) «فتح الباري» (٣٤٤/٢)، «تحذير الساجد» (٢٥) .

(٣) «فتح الباري» (٤٨/٢) .

في بيوت الله. فيتعلم الإنصات، وحُسن الاستماع، والهدوء؛ لأن ما يُسمَع من هؤلاء المميزين من الألفاظ السيئة، والعبارات البذيئة، والحركات التي لا تناسب المسجد إنما هو بسبب إهمال الأولياء، وعدم العناية بهذه الناشئة.

ومن أسباب ذلك: ترك الصغار في الصف متجاورين، فيحصل منهم اللعب والحركات التي تشوش على المصلين عمومًا وعلى من يجاورهم خصوصًا. أما إذا فُرّق بينهم، أو صلى كل صبي بجانب وليّه، فإنه يزول هذا المحذور. وهذا هو الواجب على الأولياء وجماعة المسجد الذين يكثر الصبيان فيهم، وإن تركوهم وشأنهم صاروا مصدرَ إزعاج. وقد يصعب علاج الأمر إن لم يُتدارك من أوله. وهذا أمر مشاهدٌ وملحوظ...

وإن كان الصبي غيرَ مميّز، فيمكن حمله في الصلاة، كما فعل النبي ﷺ، أو تلهيته بشيء من اللعب، كما ثبت في السنة^(١)، وهذا لا يحصل إلا في بعض الأحوال، كما سيأتي.

وإذا تقدم الصبيان - ولا سيما المميّزون - إلى الصف الأول، أو كانوا وراء الإمام، فإنه لا ينبغي إبعادهم - على الراجح من قولي أهل العلم - لما يلي:

١ - ما ورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه، وفي لفظ: (أن يقيم الرجل الرجل)^(٢)، فهذا نهى صريح في إقامة الرجل أخاه من مكانه ثم يجلس فيه، والصبي المميز داخل في هذا الحكم.

قال القرطبي: (نهيه ﷺ عن أن يقام الرجل من مجلسه إنما كان ذلك لأجل أن السابق لمجلسٍ قد اختصَّ به إلى أن يقومَ باختياره عند فراغ

(١) ورد ذلك في حديث الربيع بنت مَعُوذٍ رضي الله عنها. أخرجه البخاري (٢٠٠/٤)، ومسلم (١١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٩١١)، ومسلم (٢١٧٧).

غرضه، فكأنه قد ملك منفعة ما اختص به من ذلك، فلا يجوز أن يحال بينه وبين ما يملكه... (١).

٢ - أن إبقاءهم في أماكنهم فيه ترغيب لهم في الصلاة، واعتياد المسجد.

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز: (إذا كان الصبي مميزاً، عاقلاً، فلا يؤخر من مكانه؛ لأنه قد سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، فكان أولى؛ ولما فيه من التشجيع للصبيان على المسابقة إلى الصلاة، وإذا كان دون التمييز أو غير عاقل فإنه يؤخر؛ لأن صلاته غير صحيحة) (٢).

أما طردهم وإبعادهم - كما يفعله كثير من الناس (٣) - فهذا فيه محاذير عديدة؛ منها:

١ - أن هذا مخالف لما كان عليه سلف الأمة، فإنه لو كان تأخير الصبيان أمراً مشهوراً لاستمر العمل عليه، كتأخير النساء، ولُنُقِلَ كما نقلت الأمور المشهورة نقلاً لا يحتمل الاختلاف (٤). وأما ما ورد من أن بعض السلف أخر الصبي، فهو إما رأي صحابي، أو محمول على صبي لا يعقل الصلاة، ويعبث فيها (٥).

(١) «المفهم» (٥/٥٠٩). (٢) «مجموع فتاوى ابن باز» (٤/٤١٦).

(٣) قد يحتج من يرى إبعاد الصبيان عن المساجد بحديث: «جنبوا مساجدكم صبيانكم». وقد أخرجه ابن ماجه (٧٥٠)، والطبراني في الكبير (٥٧/٢٢) من طريق الحارث بن نيهان، حدثنا عتبة، عن أبي سعيد، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه. والحارث هذا ضعيف جداً، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي وأبو حاتم: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، ومرة قال: لا يكتب حديثه. ذكر ذلك الذهبي في «الميزان» (١/٤٤٤)، والحديث له شواهد لا يصح منها شيء. انظر: «نصب الراية» (٢/٤٩١).

(٤) حاشية ابن قاسم على «الروض المربع» (٢/٣٤١).

(٥) انظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن الملقن (٢/٥٣٣)، و«الفروع» (١/٤٠٦، ٤٠٧). وانظر: «سنن النسائي» (٢/٨٨)، «مسند الإمام أحمد» (٣٥/١٨٦).

٢ - أن طرد الصبي من الصف الأول يؤدي إلى كسر قلبه، وتنفيذه من الصلاة، وبُغْضِه المسجد. والشارع الحكيم يحرص على ترغيبهم في الصلاة وحضور المسجد.

٣ - أن هذا قد يؤدي إلى اجتماع الصبيان في مكان واحد متأخر، وهو سبب في عبثهم وتشويشهم.

٤ - أن هذا مدعاة لأن يكره الصبي الرجل الذي أقامه من مكانه ويحقد عليه، ويدوم على ذكره بسوء؛ لأن الصغير عادة لا ينسى ما فعل به ^(١).

ثم إن إحضار الصبيان للمسجد ليس مقصوداً على تعليمهم الصلاة وترغيبهم في المسجد، بل هناك مقاصد أخرى؛ منها:

أن يكون الصبي صغيراً وليس له في البيت من يراعه وقت الصلاة، فيصحبه المصلي معه. أو يكون الإنسان في السوق أو في الطريق ومعه ابنه، فتحضر الصلاة، فيدخله المسجد معه. ونحو ذلك مما يعرض، ولا سيما في أوقات الصلاة.

أما ما ورد في حديث أبي مسعود رضي الله عنه من قوله ﷺ: «لِيلَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهْيِ»، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ^(٢) فهذا لا يفيد تأخير الصغار عن أماكنهم، وإنما هو حث لأولي الأحلام والنهي - وهم أصحاب العقول - على التقدم ليكونوا وراء الإمام، لتنبيهه على سهو إن طراً، أو استخلاف أحدهم إن احتاج إلى ذلك. ولو كان المراد النهي عن تقدم الصبيان لقال: لا يلني إلا أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهْيِ ^(٣).

(١) «الشرح الممتع» (٢١/٣).

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٢)، (١٢٢) ومثله حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو عند مسلم أيضاً (٤٣٢)، (١٢٣).

(٣) «الشرح الممتع» (٢١/٣)، وانظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١١٦/٣).

وتجوز مصافّة الصبي، وذلك بأن يقف معه رجل بالغ في صفّ واحد، أو يصلي بالغ بعدد من الصبيان، فيكونون صفًّا - وهذا على الراجح من قولي أهل العلم، وهو قول الجمهور - لورود أدلة صحيحة صريحة تفيد ذلك؛ ومن ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مَلِيكة رضي الله عنها دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته، فأكل منه، فقال: «قوموا فَلأَصِلْ لكم»، فقمت إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبثت، فنضحته بماء، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم واليتيم معي، والعجوز من ورائنا، فصلّى بنا ركعتين ^(١).

فهذا الحديث دليل على جواز مصافّة البالغ للصبي؛ لأن هذا اليتيم صفّ مع أنس رضي الله عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم. واليتيم: من مات أبوه ولم يبلغ.



(١) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨) وقوله: «فَلأَصِلْ لكم» اللام لام الأمر وهي ساكنة لوقوعها بعد فاء العطف، والفعل مجزوم بحذف الياء. وفي رواية: «فَلأَصِلِي» بكسر اللام على أنها للتعليل. والفعل بعدها منصوب بفتح الياء. «تنبيه الأفهام» لابن عثيمين (١/١٧٢).

الحكم الثامن

في دخول الجنب والحائض المسجد

دخول الجنب والحائض المسجد إمّا أن يكون عبورًا ومروّرًا به لأخذ شيء منه كسجادة أو كتاب ونحو ذلك، أو يكون لبثًا وجلوّسًا فيه.

فإن كان مروّرًا به، فإنه يجوز ذلك للجنب والحائض على الراجح من أقوال أهل العلم، أما الجنب فلقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣].

والمراد بالصلاة: أماكنها وهي المساجد. والمعنى: لا تقربوا المصلّي للصلاة وأنتم سكارى... ولا تقربوه جنبًا حتى تغتسلوا ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾؛ أي: مجتازين للخروج منه.

وقد رُوي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما بأسانيد فيها مقال، وثبت هذا التفسير عن جماعة من التابعين؛ كسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي^(١). وذهب إلى هذا التفسير الإمام الشافعي، ونقله عنه ابن المنذر^(٢).

ورجحه ابن جرير وابن كثير، وقال: (هو الظاهر من الآية). ومال إليه القرطبي والشوكاني^(٣)، قالوا: ولا يراد بالآية: الصلاة، وبقوله: ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ المسافر؛ لأن التيمّم لا يخصّ المسافر، لأن الله تعالى بيّن حكم المسافر في آخر الآية ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾. وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن النهي في الآية عن قربان الصلاة وعن قربان موضعها^(٤).

(١) «تفسير ابن جرير» (٣٧٩/٨ - ٣٨٤).

(٢) «الأم» (٧٠/١ - ٧١)، «الأوسط» لابن المنذر (١٠٨/٢).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/٢٧٥)، «تفسير القرطبي» (٥/٢٠٧)، «فتح القدير» (١/٤٦٩).

(٤) «الفتاوى الكبرى» (١/١٢٦).

وأما الحائض، فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لها: «ناوليني الخُمرة من المسجد»، قالت: إني حائض، قال: «إن حيضتك ليست في يدك»^(١).

فهذا يدل على جواز مرور الحائض في المسجد، وأنها ليست نجسة، ولكن النجس منها هو موضع الدم وهو الفرج؛ لأن الرسول ﷺ أمرها أن تأتيه بالخُمرة من المسجد. والخُمرة: بضم الخاء: حصيرٌ صغير. وأما لبث الجنب في المسجد، فلا يجوز، على قول الجمهور من أهل العلم، استدلالاً بالآية السابقة، وأخذاً بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لا أحلُّ المسجدَ لحائض ولا جنب»^(٢).

فإن توضأ الجنب جاز له اللبث، على ما قال الإمام أحمد. واختاره ابن تيمية^(٣) لما روي عن عطاء بن يسار، قال: رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضؤوا وضوء الصلاة^(٤)، وذهب جماعة من أهل العلم منهم ابن المنذر، وداود

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨)، وأخرجه بلفظ آخر برقم (٢٩٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٢)، وابن خزيمة (١٣٢٧) وهو حديث مختلف في تصحيحه، فقد صححه ابن خزيمة، وحسنه ابن القطان في «الوهم والإيهام» (٣٣٢/٥)، والزيلعي في «نصب الراية» (١٩٤/١)، كما صححه الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٧٠/١). وقال الشيخ عبد العزيز بن باز: (لا بأس بإسناده).

* وضعفه البيهقي في «سننه» (٤٤٣/٢)، وقال عبد الحق: (لا يثبت)، وبالع ابن حزم، فقال في «المحلى» (١٨٦/٢): (إنه باطل). انظر: «منحة العلام» رقم (١٢٢).

(٣) «الفتاوى» (٣٤٤/٢١ - ٣٤٥).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور (٦٤٦) من طريق عبد العزيز بن محمد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: ... فذكره.

* وهذا سند حسن، عبد العزيز بن محمد الدراوردي من رجال مسلم، لكن فيه ضعف من قبل حفظه، فهو كما لخص الذهبي حاله في «الميزان» (٦٣٣/٢) وفي «السير» (٣٦٨/٨): بأنه صدوق حسن الحديث. وأما قول الحافظ ابن كثير في =

الظاهري، وابن حزم إلى جواز دخول الجنب المسجد واللبث فيه، لأن الأصل الإباحة، وليس في منعه دليل صحيح^(١).

وأما الحائض - ومثلها النفساء - فليس في منعها من المسجد إلا حديث عائشة - المتقدم - أو القياس على الجنب، وكلاهما غير ناهض، ولذا فإن من أباح لبث الجنب أباح لبثها فيه، وعلى هذا فيجوز لبثها في المسجد، وعليها أن تحترز من تلويث المسجد، ومن أهل العلم من خصّ جواز لبثها بالضرورة، وهو قول المالكية وابن تيمية، كما لو خافت على نفسها، أو كان البرد شديداً، أو كان مطر أو نحو ذلك^(٢). ويدخل في حكم المسجد ساحته، ومكتبة المسجد - على ما تقدم في أول الكتاب -؛ لأن لها حكم المسجد. والله أعلم.



= «تفسيره» (٢/٢٧٥): «هذا إسناد صحيح على شرط مسلم» فيه نظر، لما تقدم، وهشام بن سعد قال عنه الحافظ في «التقريب»: (صدوق له أوهام) ويستثنى من ذلك روايته عن زيد بن أسلم، فإنه ثقة فيه، لطول ملازمته له ومعرفته بحديثه، ولذا نقل الآجري عن أبي داود أنه قال: «هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم» [تهذيب التهذيب] (١١/٣٧).

* وقد رواه ابن أبي شيبة (١/١٤٦) عن شيخه وكيع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم قال: «كان الرجل منهم يجنب، ثم يدخل المسجد، فيحدث فيه». وهذا السياق ورد بدون ذكر عطاء بن يسار، فهل الدراوردي زاد في الإسناد الأول عطاء، أو أن هذا حديث آخر؟ أشار إلى هذا محقق «سنن سعيد».

(١) «الأوسط» (٢/١١٠)، «المحلى» (٢/١٨٤)، «المجموع» (٢/١٦٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٦/١٧٧)، «حاشية الدسوقي» (١/١٧٤).

الحكم التاسع

في دخول الكافر المسجد

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ خيلاً، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسجد ^(١).

* في الحديث دليل على جواز دخول الكافر المسجد؛ لأن الرسول ﷺ أقر الصحابة رضي الله عنهم على ربط ثمامة بن أثال في المسجد، وكان يمر به ثلاثة أيام ويقول: «ماذا عندك يا ثمامة...؟».

وقيده أكثر العلماء بقيود؛ منها: أن يكون ذلك لغرض نافع، كسماع قرآن، أو علم، أو يُرجى إسلامه، أو يدخل للمحاكمة ونحو ذلك مما يُستفاد من الأدلة، ومنها أن يكون ذلك بإذن المسلمين، وإلا فلا يجوز دخوله، وهذا قول بعض الشافعية والمالكية، والحنابلة في رواية هي المذهب ^(٢).

* والقول الثاني: أنه يجوز دخول الكافر جميع المساجد، إلا المسجد الحرام، وهذا ما نصّ عليه الشافعي ^(٣)، وبه قال ابن حزم ^(٤)، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] بناءً على أن نجاسة المشرك نجاسةً بدنيةً.

(١) أخرجه البخاري مختصراً في كتاب «الصلاة»، باب (دخول المشرك المسجد)، (٤٦٩) وأخرجه في كتاب «المغازي» باب (وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال) (٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤) من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: فذكره بطوله.

(٢) «حاشية الدسوقي» (١/١٣٩)، «روضة الطالبين» (١٠/٣١٠)، «المغني» (١٣/٢٤٥)، «فتاوى ابن تيمية» (٢٢/١٩٤).

(٣) «الأم» (٤/٣٩٠). (٤) «المحلى» (٤/٣٤٣).

والقول الأول أظهر، لقوة أدلته، ولأن فيه عملاً بجميع النصوص، ولما يترتب على دخول الكافر من المصالح إذا رأى المسلمين وصلاتهم وقراءتهم، كما وقع من ثمامة رضي الله عنه لكن لا بدّ من تقييده بالمصلحة والإذن؛ لأن كل تصرف يحدث من المسلمين في عهد رسول الله ﷺ بما يتعلق بشؤونهم العامة، فإنه لا بدّ أن يأذن فيه الرسول ﷺ، كما وقع في ربط ثمامة، والله أعلم.

ومن أدلة ذلك: ما ورد في حديث جبير بن مطعم - وكان ممن قدم في فداء أسارى بدر - أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور ^(١).

وورد - أيضاً - قصة ضمام بن ثعلبة؛ فإنه دخل المسجد وعقلَ بعيره فيه، وسأل النبي ﷺ عن الإسلام، ثم أسلم ^(٢).

وأما الآية الكريمة، فأجاب الأولون عنها بأن المراد بها: منعهم من الحج، كما ورد في أن الرسول ﷺ بعث علياً رضي الله عنه أن يؤذن ببراءة، قال أبو هريرة: فأذن معنا عليّ في أهل منى يوم النحر: (لا يحجّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان). وهذا كان سنة تسع من الهجرة ^(٣).

والذي يظهر لي قوة الاستدلال بعموم الآية على منع الكافر من دخول المسجد الحرام، والله أعلم.

وإذا كان دخول الكافر المسجد مقيّد بالمصلحة أو بالحاجة، فإنه يُستفاد من ذلك أنه لا ينبغي أن يتولّى الكفار تعمير المساجد أو وضع مخططات لها؛ لأنه يوجد من يقوم بذلك من المسلمين، ولأن الكفار لا يؤمنون من الغشّ عند تصميم مخطط المسجد أو عند تنفيذه،

(١) أخرجه البخاري (٧٦٥). (٢) أخرجه البخاري (٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

فقد يصمّمون المسجد على هيئة قريبة من هيئة الكنائس، أو يغشّون في التنفيذ والبناء، لأنهم أعداء لهذا الدين وأهله^(١). ثم إنَّ في ذلك تكثيراً لسوادهم في بلاد المسلمين، وعلى أصحاب المؤسسات أن يتقوا الله تعالى في أنفسهم وأموالهم ومجتمعهم، فلا يستقدموا الأيدي العاملة غير المسلمة، بحجة أنهم أتقن للعمل من المسلمين، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فالعمالة المسلمة - مهما كانت - خير من العمالة غير المسلمة، والله تعالى أعلم.



(١) انظر: «أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة» (٧/٥٢٩).

الفصل الثاني

أحكام حضور المسجد وفيه ستة وعشرون حكمًا

الحكم الأول

تعاهد النعلين

كل مسلم مطالبٌ بنظافة المسجد كنظافة منزله بل أشد، فتُصان المساجدُ عن كل وسخٍ وقَذَرٍ، وكل رائحة كريهة، ويتعين في حق داخل المسجد أن يتعاهد نعلَه عند إرادة دخول المسجد؛ لإزالة ما علقَ بها من أذى يكون سببًا في نجاسة المسجد إذا تساقط فيه. ولا ريب أن ساحة المسجد ورحبته في حكم المسجد، ويكثر كونها طريقًا إلى الجزء الداخلي من المسجد، ومن هنا يتعيّن الاهتمام بها وصيانتها من أذى النعلين.

وقد ورد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: «ما حملكم على إلقاءكم نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها قذرًا - أو قال: - أذى». وقال: «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر، فإن رأى في نعليه قذرًا أو أذى، فليمسحه وليصلَّ فيهما» ^(١).

(١) أخرجه أبو داود (٦٥٠)، وإسناده صحيح على شرط مسلم، لكن اختلف في وصله وإرساله، والموصول أرجح، كما قال أبو حاتم، ثم إن له شاهدًا من حديث أنس رضي الله عنه أخرجه الحاكم (٢٣٥/١)، والبيهقي (٤٠٤/٢) وغيرهما. وهو =

فهذا الحديث دلّ على مسائل :

المسألة الأولى : مشروعية الصلاة في النعال، وأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون في نعالهم، وفي هذا مخالفة لليهود، فإنهم لا يصلون في نعالهم. وقد دلّ على مشروعية الصلاة بالنعال نصوص كثيرة؛ منها:

ما رواه أبو مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي، قال: سألت أنس بن مالك: أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه؟ قال: نعم ^(١).

وعن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبيه، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ^(٢).

وينبغي للمسلم أن يصلي في نعليه أحياناً، لا سيما إذا كان المسجد غير مفروش، أو في رحبته، أو مصلى العيد، أو في الصحراء لسفر أو نزهة ونحوهما، ومن فوائد ذلك تطبيق السنة، وإشاعتها بين الناس.

ويرى فريق من أهل العلم استحباب الصلاة في النعال. ويرى آخرون أن الصلاة بها من الرخص، لا من المستحبات؛ لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، ولبس النعال في الصلاة وإن كان من ملابس الزينة، إلا أن ملازمة الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تَقْصُرُ بها عن هذه الرتبة ^(٣).

أما إذا كان المسجد مفروشاً، فإنه لا يصلي في نعليه لأمرين:

الأول: أن المساجد لا تسلم من تلويث فرشها حتى مع العناية بالنعال وتفقدّها؛ لأن الفرش سريعة التأثير باللون والرائحة، ولذا قال

= حديث صحيح على شرط البخاري، كما قال الحاكم، وسكت عنه الذهبي.

(١) أخرجه البخاري (٣٨٦)، ومسلم (٥٥٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٨٤/١). ورجاله رجال الصحيح.

(٣) انظر: «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد بحاشية الصنعاني (٣٤٤/٢)، و«فتح الباري» (٤٩٤/١).

ابن عابدين: (إذا خشي تلويث فرش المسجد ينبغي عدمه - أي: عدم الصلاة بالنعال - وإن كانت طاهرة^(١))، وقال ابن دقيق العيد: (وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قُدمت الثانية؛ لأنها من باب دفع المفسد، والأخرى من باب جلب المصالح)^(٢).

الأمر الثاني: أنَّ الغالب على الناس الغفلة عن العناية بنعالهم حين يدخلون المسجد، لا سيما إذا اعتادوا دخول المساجد بها؛ فإنه مع طول الزمن تضعف عنايتهم بها.

المسألة الثانية: أن مسح النعل ودلكها بالأرض مُطَهِّرٌ لها من القذر والأذى^(٣)، فليحرص المسلم على مسح نعله ودلكها بالأرض عند دخول المسجد ولو لم يرد الصلاة بها، لئلا يؤدي ذلك إلى تساقط الأذى في المسجد، وهذا أمر تركه كثير من الناس، نتيجة العجلة في دخول المسجد.

المسألة الثالثة: أن المصلي إذا خلع نعليه وكان وحده وضعهما عن يساره، وإذا كان مع غيره في الصف وكان عن يمينه وعن يساره ناس، فإنه يضعهما بين رجليه؛ لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم فخلع نعليه، فلا يؤذ بهما أحداً، لِيَجْعَلَهُمَا بَيْنَ رجليه أو ليصلَّ فيهما»^(٤).

وبعض المصلين يضع نعليه أمامه، أو خلفه، أو عن يمين غيره، فيؤذي بهما الآخرين، ولا سيما مع تقارب الصفوف، كما في ساحة المسجد الحرام، والمقصود هو عدم أذية الآخرين، فليتصرف فيهما بعيداً عن ذلك.

(١) حاشية ابن عابدين (٢/٣٤٤).

(٢) «إحكام الأحكام» (٢/٣٤٥)، وقارنه بـ«فتح الباري» (١/٤٩٤)، وانظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٣٤/١٩٥).

(٣) انظر: «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» لابن القيم (١/١٦٦).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٥٤، ٦٥٥)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٠١)، ورواه - أيضاً - ابن أبي شيبة (٢/٤١٨)، وابن حبان (٥/٥٥٧)، والحاكم (١/٢٦٠). والحديث له شواهد.

الحكم الثاني

تقديم اليمنى عند الدخول

اعلم أن لدخول المسجد صفةً خاصّةً، وهي تقديم الرجل اليمنى؛ لأنّ اليمين أُعدّت لكل ما هو من باب التكريم، واليسار لما هو بضد ذلك، وهذه الصفة يُخلُّ بها كثيرون جهلاً أو عَجَلَةً، مع أنه ثبت فيها نصوص عامة ونصوص خاصة.

فعن أنس رضي الله عنه أنه قال: (من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى)^(١).

قال في فتح الباري: (والصحيح أن قول الصحابي: (من السنة كذا) محمول على الرفع)^(٢).

قال البخاري رحمته الله في «صحيحه»: (باب التيمّن في دخول المسجد وغيره). وكان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى، ثم ذكر حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيمّن ما استطاع في شأنه كلّ في طهوره وترجله وتنعله)^(٣).

قال العيني: (مطابقته للترجمة من حيث عمومته؛ لأنّ عمومته يدلّ على البداءة باليمين في دخول المسجد)^(٤).

وقال ابن علان: (وخصّص اليمنى بالدخول؛ لشرفه، واليسرى بالخروج؛ لخسته، وهذا مما ينبغي الاعتناء به كغيره من الآداب)^(٥).

(١) أخرجه الحاكم (١/٢١٨)، وقال: «صحيح على شرط مسلم»، وسكت عنه الذهبي.

(٢) «فتح الباري» (١/٥٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٦)، ومسلم (٢٦٨). وانظر: «فتح الباري» (١/٥٢٣).

(٤) «عمدة القاري» (٣/٤٢٩).

(٥) «الفتوحات الربانية» (٢/٤٢).

الحكم الثالث

الدعاء عند دخول المسجد

لما كانت المساجد أحبَّ البقاع إلى الله تعالى؛ لأنها بيوت الطاعة ومَظَنَّةٌ لنزول الرحمة، وأساسها على التقوى، فيها يُعْبَدُ الله ويُوَحَّدُ، أرشد النبي ﷺ من دخل المسجد إلى أدعية جامعة مناسبة للحال، فقد ورد عن أبي حميد أو أبي أسيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك»^(١).

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ: أنه كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم»، قال عُقْبَةُ لِحَيَوَةٍ: أَقْطُ؟ قلت: نعم. قال: «فإذا قال ذلك قال الشيطان: حُفِظَ مِنِّي سائر اليوم»^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد، فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج، فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم أجزني من الشيطان الرجيم»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٧١٣). وأما زيادة (رب اغفر لي، وافتح لي...) فقد وردت عند الترمذي (٣١٤) من طريق ليث بن أبي سليم، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن جدتها فاطمة الكبرى. وهذا سند منقطع، كما قال الترمذي، وليث بن أبي سليم ضعيف، وقد تفرّد بهذه الزيادة، وقد تابعه على رواية أصل الحديث إسماعيل بن عُلَيَّة، وليس فيه هذه الزيادة، وقد ساقه الترمذي (٣١٥). وإسماعيل ثقة حافظ، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٦)، بإسناد جيد، كما قاله النووي في «الأذكار» (ص ٣٣)، وقد عزاه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٧٠/٦) إلى «صحيح البخاري»، فلعله سهو، والله أعلم.

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٠/٩)، وابن ماجه (٧٧٣)، وابن خزيمة (٤٥٢) =

وسر تخصيص طلب الرحمة بالدخول وسؤال الفضل بالخروج أنَّ من دخل المسجد اشتغل بما يُقَرَّبُهُ إلى الله تعالى وإلى رضوانه وجنته من الصلاة والذكر والدعاء، فناسب ذُكْرَ الرحمة، وإذا خرج اشتغل بابتغاء الرزق الحلال فناسب ذُكْرَ الفضل، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠] (١).

وكثير من الناس لا يعرف هذه الأدعية، أو يخلُّ بها، بسبب العجلة في دخول المسجد، أو يقولها على صفةٍ تخالف ما هي عليه، فليحرص المصلي على الدعاء، فما أقرب الإجابة لمن تحققت عنده شروط الدعاء!!



= من طريق محمد بن بشار، عن أبي بكر الحنفي، قال: حدثنا الضحاك، قال: حدثني سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ مرفوعاً.

* وأخرجه ابن السني (٨٦) من طريق عمرو بن علي، وابن حبان (٣٩٥/٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم، والحاكم (٢٠٦/١)، ومن طريقه البيهقي (٤٤٢/٢) عن محمد بن سنان، ثلاثتهم عن أبي بكر الحنفي، به. وهذا حديث حسن لشواهده كما قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (٢٧٤/١ - ٢٧٧) إلا أن النسائي أعلَّه بالوقف، فقد نقل الحافظ أن محمد بن عجلان، وابن أبي ذئب، وأبا معشر خالفوا الضحاك بن عثمان، فروَّوه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يرفعوه. قال النسائي: (ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجلان، ومن الضحاك بن عثمان في سعيد المقبري، وحديثه أولى عندنا بالصواب...). (١) «الفتوحات الربانية» لابن علان (٤٢/٢).

الحكم الرابع

التقدم للصف الأول

من آداب حضور المساجد: التقدم للصف الأول، والقرب من الإمام، كما دلّت على ذلك النصوص؛ لما في الصف الأول من الفضل العظيم.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا»^(١). والتهجير: التبكير إلى الصلاة، والمبادرة إليها^(٢).

وعنه - أيضاً رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لو تعلمون، أو يعلمون، ما في الصفّ المقدم لكانت قرعة»^(٣). وفي رواية: «ما كانت إلا قرعة»^(٤).

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصف الأول على مثل صف الملائكة، ولو تعلمون فضيلته لا بترتموه»^(٥).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً، فقال لهم: «تقدموا فائتموا بي، وليأتم بكم من بعدكم، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله»^(٦).

فهذه الأحاديث وغيرها تدلّ على فضل الصف الأول، وأنه ينبغي الحرص عليه بالتبكير إلى الصلاة، حتى إنه لو أدى الأمر إلى القرعة لكانت مشروعة فيه.

(١) تقدم تخريجه (ص ٤٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/٩٧)، و«النهاية» لابن الأثير (٥/٢٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (٤٣٩).

(٤) سيأتي تخريجه في (ص ١٨٦)، إن شاء الله تعالى.

(٥) أخرجه مسلم (٤٣٨).

والمراد بالصف الأول: هو ما يلي الإمام، سواءً جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً، وإن كان المتقدم حاز فضيلة التبكير، فجمع بين الفضيلتين.

وفي الصف الأول مزايا عظيمة ينبغي للمسلم أن يهتم بها ويحرص على الظفر بها. وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري طرفاً منها.

فمن ذلك: المسارعة إلى خلاص الذمة، والسبق لدخول المسجد، والقرب من الإمام، واستماع قراءته، والتعلم منه، والفتح عليه، والسلامة من اختراق المارة بين يديه، وسلامة البال من رؤية من يكون قدّامه، وسلامته موضع سجوده من أذيال المصلين^(١).

ومن الناس من لا يهتم بالصف الأول مع إمكان الصلاة والجلوس فيه، فتراه يدخل المسجد مبكراً ويقف متنقلاً وسط المسجد، أو في مؤخره، أو يقف في طرف الصف الأول مع خلّوه من جهة الإمام، وهذا رغبة عن الخير، وزهد فيه، مبعثه الجهل أو عدم المبالاة باكتساب الفضائل، فالله المستعان!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فمن جاء أول الناس وصَفَّ في غير الأول، فقد خالف الشريعة، وإذا ضم إلى ذلك إساءة الصلاة، أو فضول الكلام أو مكروهه أو محرمه، ونحو ذلك مما يُصان المسجد عنه، فقد ترك تعظيم الشرائع، وخرج عن الحدود المشروعة من طاعة الله، وإن لم يعتقد نقص ما فعله ويلتزم اتباع أمر الله استحق العقوبة البليغة التي تحمله وأمثاله على أداء ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه، والله أعلم)^(٢).

وينبغي لطلبة العلم أن يتقدّموا إلى الصف الأول؛ لأنهم داخلون في قوله ﷺ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...»^(٣).

(١) «فتح الباري» (٢٠٨/٢).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٦٢/٢٢). (٣) تقدم تخريجه (ص ٧٧).

قال النووي: (وفي هذا الحديث تقديم الأفضل فالأفضل إلى الإمام؛ لأنه أولى بالإكرام، ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف، فيكون هو أولى، ولأنه يتفطن لتنبيه الإمام على السهو لما لا يتفطن له غيره، وليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها، وينقلوها ويعلموها الناس، وليقتدي بأفعالهم من وراءهم...)^(١).

وقال صاحب «الإنصاف»: (السنة أن يتقدم في الصف الأول أولو الفضل والسن، وأن يلي الإمام أكملهم وأفضلهم، قال الإمام أحمد: يلي الإمام الشيوخ وأهل القرآن ويؤخر الصبيان)^(٢).

وهذا الحكم - وهو الحث على الصف الأول والدنو من الإمام - خاص بالرجال. أما النساء إذا حضرن المساجد، فيتعين في حقهن التأخر والبعد عن الإمام وعن صفوف الرجال، كما سيأتي بيانه في الباب الثالث، إن شاء الله تعالى.

وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه دليل على جواز اعتماد المأموم في متابعة إمامه الذي لا يراه ولا يسمعه على صف قدامه يراه متابعا للإمام. وعلى هذا، إذا كثرت الجماعة وتعددت الصفوف، فلا تشترط رؤية الإمام، بل يكفي سماع صوته، وهذا كما لو كان الإمام داخل البناء، والمأموم في ساحة المسجد أو في الدور الثاني، كما في المساجد التي تتألف من دورين.

وهذا إذا كانت الصفوف متصلة، فإن كانت غير متصلة صحت مع الكراهة، لمخالفة السنة في إتمام الصف الأول فالأول، وإنما صحت لأن المسجد مبني للجماعة، فكل من حصل فيه فقد حصل في محل الجماعة. فإن كان المأموم خارج المسجد، فإن اتصلت الصفوف صحت

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٤/٣٩٩ - ٤٠٠).

(٢) «الإنصاف» (٢/٢٨٥).

صلاة المأموم بلا خلاف، نقل ذلك ابن تيمية وغيره^(١)؛ لأن ذلك الموضع ملحق بالمسجد بسبب اتصال الصفوف، وأمّا إذا لم تتصل الصفوف، فهو موضع خلاف بين أهل العلم:

فالقول الأول: أنّ الصلاة لا تصحّ إذا كانوا خارج المسجد ولم تتصل الصفوف أو وُجدَ فاصل من نهر أو طريق أو نحو ذلك، وبه قال بعض الحنابلة^(٢)، وهو قول الحنفية^(٣)، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)، وعلى هذا فلا تصحّ صلاة أصحاب المحلات التجارية في أماكنهم، أو من في المساكن المجاورة للمسجد الحرام.

والقول الثاني: أنّ الصلاة تصح ولو كان بينهما نهر أو طريق، بشرط رؤية الإمام أو المأمومين ولو في بعض الصلاة، وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد^(٥).

والقول الثالث: أنه يكفي سماع صوت الإمام أو من وراءه أو رؤية الإمام أو من وراءه، ولا يمنع ذلك الفاصل من طريق أو نهر، وهذا قول مالك، ورواية عن أحمد، اختارها ابن قدامة، والشيخ عبد الرحمن السعدي^(٦).

والأظهر - والله أعلم - أنه لا بدّ من اتصال الصفوف إذا كان المأموم خارج المسجد وله في المسجد مكان يمكن أن يصلي فيه، وذلك لأن المقصود من الجماعة الاجتماع والاتفاق في المكان وفي الأفعال، والله تعالى أعلم.

(١) «الفتاوى» (٢٣/٤٠٧). (٢) «الإنصاف» (٢/٢٩٣).

(٣) «بدائع الصنائع» (١/٥٨٤)، «حاشية ابن عابدين» (١/٥٨٤ - ٥٨٨).

(٤) «الفتاوى» (٢٣/٤١٠).

(٥) «المجموع» (٤/١٧٩)، «الإنصاف» (٢/٢٩٣ - ٢٩٤).

(٦) انظر: «الخرشي على خليل» (٢/٣٦)، «المغني» (٣/٤٦)، «المختارات الجلية» (ص ٥٠).

المكان الفاضل في المسجد النبوي

اعلم أن المكان الفاضل في مسجد رسول الله ﷺ هو الذي أُمَامَ المحراب النبوي في الزيادة التي في قبلة المسجد، وليس ما يفهمه كثير من الناس من أن المكان الفاضل هو في المسجد القديم، الذي كان في عهده ﷺ دون ما زاده عمر وعثمان رضي الله عنهما والذي هو موضع المحراب اليوم.

إن عمر رضي الله عنه كان يقف في تلك الزيادة ووراء الصحابة رضي الله عنهم متوافرون ومتفقون على أن هذا هو المكان الفاضل، وهل يُظَنُّ بهم أنهم يتركون المكان الفاضل، ويعتقدون أن الصلاة في غير موضعهم أفضل؟! والناس اليوم يزدحمون للصلاة في موضع المسجد القديم؛ اعتقاداً منهم أنه أفضل، فترى الصفوف تتكامل في ذلك الموضع دون الزيادة، وهذا، وإن كان الدافع إليه محبة الرسول ﷺ لكن فيه مخالفات شرعية؛ منها:

١ - ترك وصل الصفوف وإتمام الأول فالأول، وقد ثبت ما يدلُّ على الأمر بوصل الصفوف، وأنَّ من وصل صفًّا وصله الله، ومن قطع صفًّا قطعه الله.

٢ - تفويت الصلاة في الصف الأول مع إمكانه لمن يحضر متقدماً ولكنه يرغب عنه، ومن المعلوم أنَّ الصف الأول هو الذي يلي الإمام، كما أسلفنا، وقد حثَّ النبي ﷺ على المبادرة بحضور المساجد والدُّنُو من الإمام، كما تقدم أيضاً.

٣ - أن في ذلك مخالفةً لهدي الصحابة رضي الله عنهم فإن عمر رضي الله عنه أمَّ الصحابة في هذه الزيادة، ولا ريب أنهم كانوا يتسابقون للصلاة وراء الإمام، ويحرصون على الصف الأول.

فليحرص المسلم على الصف الأول في المسجد النبوي كغيره من

المساجد، ولا يغترَّ بمن يتأخر عنه ويصلي في موضع المسجد القديم.

ولا يقال: إنَّ هذه الزيادة ليست من المسجد، فإن صلاة الصحابة فيها دالٌّ على أنها في حكم المسجد قطعاً.

وأما قوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة أو كألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا أن يكون المسجد الحرام»^(١)؛ فهذا لم يُقصد به نفْيُ مضاعفة الأجر في الإضافات الحادثة، ولكنَّ المراد به - والله أعلم - نفْيُ التضعيف في المساجد التي بناها الرسول ﷺ في المدينة كمسجد قباء، فأكد أن التضعيف خاصٌّ بمسجده بقوله: «هذا» ولم يقصد إخراج ما سيزاد فيه، والله أعلم^(٢).

وقد رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية كلاماً نفيساً حول هذا الموضوع، فأنقله هنا، يقول رحمه الله: (وقد جاءت الآثار بأنَّ حكم الزيادة في مسجده ﷺ حكم المزيد، تُضَعَّفُ فيه الصلاة بألف صلاة، كما أن المسجد الحرام حكم الزيادة فيه حكم المزيد، فيجوز الطواف فيه، والطواف لا يكون إلا في المسجد لا خارجاً منه، ولهذا اتَّفَقَ الصحابة على أنهم يصلُّون في الصف الأول من الزيادة التي زادها عمر ثم عثمان، وعلى ذلك عمَلُ المسلمين كلِّهم، فلولا أنَّ حكمه حكمُ مسجده، لكانت تلك صلاةً في غير مسجده، والصحابة وسائر المسلمين بعدهم لا يحافظون على العدول عن مسجده إلى غير مسجده، ويأمرون بذلك)، ثم قال: (وهذا الذي جاءت به الآثار، وهو الذي يدل عليه كلام الأئمة المتقدمين وعملهم، فإنهم قالوا: إن صلاة الفرض خلف الإمام أفضل، وهذا الذي قالوه هو الذي جاءت به السُّنة، وكذلك كان الأمر على عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما فإن كليهما مما زاد

(١) أخرجه البخاري (١١٣٣)، ومسلم (١٣٩٤)، وراجع «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٤٠٣/٢).

(٢) انظر: «وفاء الوفاء» (٣٥٨/١).

من قبلي المسجد، فكان مقامه في الصلوات الخمس في الزيادة، وكذلك مقام الصف الأول الذي هو أفضل ما يقام فيه بالسنة والإجماع، وإذا كان كذلك، فيمتنع أن تكون الصلاة في غير مسجده أفضل منها في مسجده، وأن يكون الخلفاء والصفوف الأول كانوا يصلون في غير مسجده، وما بلغني عن أحد من السلف خلاف هذا، لكن رأيت بعض المتأخرين قد ذكر أن الزيادة ليست من مسجده، وما علمت لمن ذكر ذلك سلفاً من العلماء^(١).



(١) «الرد على الأحنائي» المطبوع بهامش «تلخيص كتاب الاستغاثة» (ص ١٩٦ - ١٩٨).

الحكم الخامس

السلام على من في المسجد

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: خرج رسول الله إلى قباء يصلي فيه، قال: فجاءته الأنصار، فسلموا عليه وهو يصلي، قال: فقلت لبلال: كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي؟ قال: يقول هكذا، وبسط كفه، وبسط جعفر بن عون كفه، وجعل بطنه أسفل، وجعل ظهره إلى فوق ^(١).

استدل بهذا الحديث من قال بجواز السلام على المصلي، وأنه لا كراهة في ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهم سلامهم، بل أقرهم عليه، وهذا قول ابن عمر رضي الله عنهما، وهو مذهب الحنابلة، والشافعية، وعزاه الحافظ ابن حجر إلى الجمهور، ونقل ابن القاسم عن مالك أنه قال: لم يكن مالك يكره السلام على المصلين، وحكى عنه ابن وهب أنه لم يكن يعجبه أن يسلم الرجل على المصلي ^(٢)،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الصلاة»، باب (رد السلام في الصلاة) (٩٢٧)، والترمذي (٣٦٨) من طريق جعفر بن عون، ثنا هشام بن سعد، ثنا نافع، قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: . . . فذكر الحديث، وهذا لفظ أبي داود، وأخرجه أحمد (٣٢٠/٣٩) من طريق وكيع، حدثنا هشام به، إلا أن في آخره: (قال: كان يشير بيده)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)، والحديث صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» رقم (١٨٥)، (٣١٨)، مع أن هشام بن سعد متكلم فيه من قبل حفظه، قال الحافظ في «التقريب»: (صدوق له أوهام)، وقال الألباني: (الذي استقر عليه رأي المحققين أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، ومع المخالفة فلا يحتج به). «فتح الباري» لابن رجب (٣٥٩/٩)، «إرواء الغليل» (٩١/٤).

(٢) انظر: «المجموع» (١٠٥/٤)، «المغني» (٤٦٠/٢)، «المدونة» (١٨٩/١)، «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود» (ص ٣٧)، «فتح الباري» (٨٧/٣).

واختار هذا القول ابن المنذر^(١).

والقول الثاني: أنه يكره السلام على المصلي، وهذا مروى عن جابر رضي الله عنه، وبه قال عطاء والشَّعبي وإسحاق، وهو رواية عن الإمام أحمد؛ لأنه ربما غَلِطَ فردَّ بالكلام^(٢).

واستدل بهذا الحديث - أيضًا - من قال بأن المصلي يرد السلام بالإشارة، وأن الإشارة لا تُبطل الصلاة ولو كانت إشارة مفهومة؛ لأنها قليلة لحاجة، وإنما الذي يبطلها الردُّ بالكلام؛ لأنه خطاب، وهذا قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة^(٣).

والقول الثاني: أنه يُكره للمصلي ردُّ السلام بالإشارة، وهذا قول الحنفية^(٤)، واستدلوا بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنا نسلّم على رسول الله ﷺ - وهو في الصلاة - فيرد علينا، فلمّا رجعنا من عند النجاشي سلّمنا عليه، فلم يردّ علينا، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلّم عليك في الصلاة فتردّ علينا، فقال: «إنّ في الصلاة شُغلاً»^(٥).

قالوا: ولأن السلام يَشْغُلُ قلبَ المصلي عن صلاته.

والقول الثالث: أن المصلي يرد السلام إذا فرغ من صلاته، وهذا مروى عن أبي ذر رضي الله عنه، وبه قال عطاء والنخعي، بل قال النخعي وسفيان الثوري: إذا انصرفت، فإن كان قريباً فاردّد عليه، وإلا فاتبعه السلام^(٦).

(١) «الأوسط» (٢٥٠/٣).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (٣٣٧/٢)، «مصنف ابن أبي شيبة» (٧٣/٢)، «الأوسط» (٢٥٠/٣)، «المبدع» (٥١٣/١).

(٣) انظر: «المدونة» (١٨٩/١)، «المجموع» (١٠٣/٤)، «المغني» (٤٦٠/٢).

(٤) «بدائع الصنائع» (٢٣٧/١).

(٥) أخرجه البخاري (١١٤١)، ومسلم (٥٣٨).

(٦) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (٣٣٨/٢)، «مصنف ابن أبي شيبة» (٧٥/٢ - ٨٤)، «الأوسط» لابن المنذر (٢٥٣/٣)، «فتح الباري» لابن رجب (٣٥٦/٩).

والقول الأول أظهر، واختاره الشيخ عبد العزيز بن باز، وقال: (إن هذا القول أصح). فإنَّ الأحاديث الواردة في هذا الباب صالحة للاستدلال بها، وقد احتجَّ بها الإمام أحمد وعمل بها، فقال إسحاق بن منصور: (قلت لأبي عبد الله: هل يُسَلَّم على القوم وهم في الصلاة؟ قال: نعم، وذكر هذا الحديث) ^(١).

أما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فهو محمول على نفي الرد بالكلام دون الإشارة، جمعاً بين الأدلة ^(٢).

وعلى القول بأن المصلي يرد بالإشارة، فقد ورد أن الإشارة تكون بالكف على ما تقدم في سياق الحديث، وورد في السنة صفات أخرى؛ ومنها: الرد بالإشارة بالإصبع، والأظهر أنها السَّباحة؛ لأنها أيسر، ولأن العادة جرت برفعها.

وقد وردت هذه الصفة في حديث ابن عمر رضي الله عنه - أيضاً - عن صهيب رضي الله عنه، قال: مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسَلَّمْتُ عليه، فردَّ عليَّ إشارةً، وقال الليث بن سعد أحد رواة: لا أعلم إلا أنه قال: إشارةً بإصبعه ^(٣).

قال الشوكاني: (ولا اختلافَ بينهما، فيجوز أن يكون أشار بإصبعه مرةً، ومرةً بجميع يده، ويحتمل أن يكون المراد باليد الإصبع حملاً للمطلق على المقيد) ^(٤).

(١) «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه» برواية إسحاق بن منصور (٢/٦٢٤). وانظر: تعليق الشيخ عبد العزيز على «فتح الباري» (٣/٨٧).

(٢) «الأوسط» (٣/٢٢٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٩٢٥)، والترمذي (٣٦٣/٢)، والنسائي (٥/٣)، وأحمد (٣١/٢٥٩)، وحسنه الترمذي.

(٤) «نيل الأوطار» (٢/٣٧٠).